تقرير رقابة الأداء عن جاهزية جامايكا لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

مكتب المراقب العام

جامايكا

ترجمة: ديوان المحاسبة دولة قطر

الجاهزية الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

الخطوات المهمة القادمة

هناك حاجة إلى استراتيجية تمويل شاملة طويل الأجل للمشاريع ذات الأولوية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويحتاج إطار المساءلة إلى درجة أكبر من الشفافية، أما آليات المتابعة وإعداد التقارير فبحاجة إلى زيادة التنسيق بين الجهات الرئيسية المنفذة لأهداف التنمية المستدامة

مدى التقدم المحرز في الجاهزية

أظهرت نتائج التدقيق أن جامايكا حققت تقدماً ملموساً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وخاصة في بناء إطار عمل مؤسسي وتعريف الجمهور بهذه الأهداف

الهدف الأول: تمكين الشعب الجامايكي بما يكفل بلوغهم أقصى طاقاتهم

المخرجات على الصعيد الوطني	أهداف التنمية المستدامة (SDGs)
كفالة صحة السكان واستقرارهم	
النهوض بالتعليم والتدريب إلى المستوى العالمي	
توفير حماية اجتماعية فعالة	
الوصول إلى ثقافة أصيلة وقادرة على إحداث التغيير	من منظور أجندة 2030، تعد الثقافة أحد الموضوعات التي تشمل عدة قطاعات

الهدف الثاني: الوصول إلى مجتمع جامايكي آمن ومتماسك وعادل

المخرجات على الصعيد الوطني	أهداف التنمية المستدامة (SDGs)
الأمن والسلامة	
حوكمة فعالة	

الهدف الثالث: تحقيق الازدهار للاقتصاد الجامايكي

المخرجات على الصعيد الوطني	أهداف التنمية المستدامة (SDGs)
استقرار الاقتصاد الكلي	٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد
تهيئة البيئة المناسبة لعقد الأعمال التجارية	٤ التعليم الجيد، ٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد
تعزيز البنية التحتية الاقتصادية	٦ المياه النظيفة والنظافة الصحية، ٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
فعالية وسلامة الطاقة	٧ طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، ١١ مدن ومجتمعات محلية مستدامة، ١٢ الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
مجتمع يتيح استخدام التكنولوجيا	٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
بنية صناعية قادرة على المنافسة دولياً	٢ القضاء التام على الجوع، ٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد، ٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، ١٢ الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، ١٤ الحياة تحت الماء

الهدف الرابع: تهيئة بيئة طبيعية صحية في جامايكا

المخرجات على الصعيد الوطني	أهداف التنمية المستدامة (SDGs)
إدارة الموارد البيئية والطبيعية واستخدامها على نحو مستدام	٦ المياه النظيفة والنظافة الصحية، ١٢ الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، ١٤ الحياة تحت الماء، ١٥ الحياة في البرّ
الحد من المخاطر والتكيف مع تغير المناخ	١٣ العمل المناخي، ١٥ الحياة في البرّ
تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الريفية والحضرية	١ القضاء على الفقر، ١٠ الحدّ من أوجه عدم المساواة، ١١ مدن ومجتمعات محلية مستدامة

لمحة حول عملية التدقيق

جاهزية جامايكا لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

بيانات هامة

- تتماشى الوثائق المتعلقة بعملية التخطيط الوطني في جامايكا مع أهداف التنمية المستدامة بنسبة 91.3%.
- تتضمن خطة التنمية الوطنية لجامايكا (رؤية 2030) 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة.
- تسعى جامايكا للحصول على (6) مصادر للتمويل من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- هنالك 234 مؤشر عالمي قابل للتطبيق في جامايكا.
- تقوم مؤسسة التخطيط في جامايكا حالياً برصد 51% فقط من المؤشرات القابلة للتطبيق في جامايكا.

أبرز النتائج

- وضعت جامايكا ترتيبات مؤسسية.
- لم تقم وزارة المالية والخدمة العامة بتسمية ممثل لها في اللجنة الوطنية لمتابعة أجندة 2030.
- لا توجد استراتيجية متكاملة وطويلة الأمد لتمويل المشاريع الخاصة بأولويات أهداف التنمية المستدامة.
- وضعت جامايكا استراتيجيات محددة الأهداف للفئات المعرضة للخطر.
- إشتملت أنشطة البرامج التوعوية الخاصة بأصحاب المصلحة على الملتقيات عالية المستوى، والمحادثات المحلية، والمعارض العامة.

الاستنتاجات والتوصيات

أحرزت جامايكا تقدماً ملحوظاً في مجال الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، إلا أنه يلزمها بذل المزيد من الجهد فيما يتعلق بدعم أنشطة الرقابة والتنسيق بشأنها على الصعيد المؤسسي. ونظراً لمحدودية الحيز المالي للحكومة الجامايكية، لابد من إقامة الشراكات مع القطاع الخاص لبناء القدرات المؤسسية وتمويل المشروعات.

الملكية
الوطنية
الإطار
المؤسسي
التكامل
والشمولية
سبل التنفيذ
الأطر المرجعية
الأساسية وعمليات
المتابعة وإعداد التقارير
الدروس المستفادة من
الأهداف الإنمائية
للألفية (MDGs)
نهج الحكومة
الشاملة

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحات
الجاهزية الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة	6 - 2
كلمة المراقب العام	8
الملخص التنفيذي	18 - 10
الفصل الأول: المقدمة	21 - 20
الفصل الثاني: نظرة عامة	25 - 23
الفصل الثالث: دمج خطة 2030 في السياق الوطني	36 -27
الفصل الرابع: الموارد والقدرات اللازمة لتنفيذ أجندة 2030	40 - 38
الفصل الخامس: المراقبة، والمتابعة، والمراجعة، وإعداد التقارير عن التقدم في تنفيذ اجندة 2030	47 - 42
الفصل السادس: تحليل ملاحظات الجهات الخاضعة للرقابة على نتائج التدقيق والاستنتاجات والتوصيات	50 - 49
الفصل السابع: الاستنتاجات	52
الفصل الثامن: التوصيات	55 - 54
الملاحق	59 - 57
قائمة الأشكال والجداول	60
المراجع	62 - 60

كلمة المراقب العام

عزز اعتماد جامايكا لأهداف التنمية المستدامة (SDGs) في عام 2015 التزام الدولة بأهداف رؤية 2030 للدولة في خطة التنمية الوطنية (NDP) التي تم إعدادها في عام 2009، والتي تسعى إلى "جعل جامايكا المكان المفضل للعيش والعمل وتكوين الأسرة وممارسة الأنشطة الاقتصادية". يُظهر تقييم وثائق إعداد الخطة الوطنية لجامايكا المعد وفقاً لمنهجية التقييم المتكامل السريع التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) أن رؤية 2030 لجامايكا لخطة التنمية الوطنية، وإطار السياسة الاجتماعية والاقتصادية متوسطة المدى والسياسات القطاعية تتماشى بنسبة 91.3% مع أهداف التنمية المستدامة.

لقد أجرينا مراجعة للأداء لتحديد مدى كفاية الإجراءات التي تنفذها حكومة جامايكا لدعم الجاهزية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. استهدف التدقيق تقييم ما إذا كان قد تم وضع الأطر المؤسسية، وأطر المراقبة والإبلاغ لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ستوفر نتائج هذا التدقيق أساس لتقييم تقدم حكومة جامايكا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتقييم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وستوفر معلومات عن مهام التدقيق القادمة.

أظهرت المراجعة أن جامايكا قد أحرزت تقدماً ملحوظاً في رفع الوعي العام وتطوير الأطر المؤسسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من خلال تشكيل اللجان الأساسية ولجان الرقابة. ومع ذلك، فإنني قلقة من أن وزارة المالية والخدمة العامة (MoFPS)، وهي الجهة المسؤولة عن تحصيل الإيرادات العامة وتخصيصها لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية[1]، لم يتم ضمها إلى المجموعة الأساسية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة الوطنية، ولم تقبل الوزارة لحد الآن دعوة معهد التخطيط لجامايكا (PIOJ) لتعيين ممثل لها في لجنة الرقابة الوطنية على جدول أعمال 2030. وتهدف الحكومة إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال الأطر الاجتماعية والاقتصادية متوسطة الأجل (MTF) لمدة ثلاث سنوات متتالية، والموضحة في خطط العمل الاستراتيجية الفردية للوزارات والإدارات والهيئات على هذا النحو، فإن إدراج وزارة المالية والخدمة العامة على مستوى المجموعة الأساسية من شأنه أن يسهل المواءمة المستمرة للتمويل متوسط إلى طويل الأجل لمشاريع أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية مع البرنامج المالي للحكومة وتعزيز تنسيق ترتيبات التمويل. وفي ذات الوقت، فإن التعزيز المؤسسي مطلوب أيضاً للوزارات والإدارات والهيئات لتقديم البيانات اللازمة لرصد أداء تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن جهاز الإحصاء في جامايكا غير قادر على قياس 115 من 234 مؤشراً سارياً، حيث إن البيانات غير متاحة.

بناءً على التقدم المحرز حتى الآن والثغرات التي تم تحديدها، فإنني أشجع الحكومة على تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير والتي من شأنها أن تساعد في تسريع الجاهزية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

باميلا موترو ايليس

المراقب العام

[1] أطر العمل الاقتصادية متوسطة الأجل عبارة عن آلية تنفيذ خاصة برؤية جامايكا لعام 2030 حيث يتكون كل إطار من برنامج إستراتيجي متوسط الأجل لإحراز التقدم في تنفيذ خطة التنمية الوطنية وفقاً للتطلعات التنموية للدولة ومبادئها التوجيهية.

أهداف التنمية المستدامة

الملخص التنفيذي

في كانون الثاني/يناير 2016، اعتمدت جامايكا اجندة الأمم المتحدة 2030، التي حددت أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (SDGs)، والتي سيؤدي إنجازها إلى إنهاء الفقر وحماية كوكب الأرض وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030. وكانت جامايكا من حيث تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أول من أدرج أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في خطتها للتنمية الوطنية ـ رؤية 2030 وهي في مراحل مختلفة من التنفيذ. وفي هذا الصدد، توفر الترتيبات المؤسسية الموضوعة مسبقاً فيما يتعلق برؤية جامايكا 2030 ـ خطة التنمية الوطنية أساس لجاهزية جامايكا لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. يُظهر تقييم لوثائق التخطيط الوطنية لجامايكا، باستخدام منهجية التقييم المتكامل السريع التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، أن رؤية 2030 لجامايكا – خطة التنمية الوطنية، وإطار السياسة الاجتماعية والاقتصادية متوسطة الأجل (MTF) والسياسات القطاعية تتماشى بنسبة 91.3% مع أهداف التنمية المستدامة.

لقد أجرينا مراجعة للأداء لتحديد مدى كفاية الإجراءات التي نفذتها حكومة جامايكا على المستوى الوطني لدعم جاهزية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1)

نطاق ونتائج التدقيق

نطاق التدقيق

قيَّم التدقيق مدى توفر العناصر التالية:

- ✓ إطار مؤسسي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة
- ✓ وجود آلية لتخصيص الموارد وبناء القدرات
- ✓ وجود استراتيجيات لرفع الوعي والمتابعة وإعداد التقارير عن التقدم في الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

نتائج التدقيق

- ✓ حققت حكومة جامايكا تقدماً ملموساً في وضع إطار العمل المؤسسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
- ✓ تولى معهد التخطيط في جامايكا دور مركز التنسيق لمرحلة ما بعد أجندة التنمية في سنة 2015، وتأسيس مجموعة العمل الأساسية لأهداف التنمية المستدامة، إلا إن هناك حاجة لمزيد من الوضوح بشأن المساءلة ضمن إطار العمل المؤسسي
- ✓ خارطة الطريق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولجنة متابعة أجندة 2030 تم إقرارها من قبل مجلس الوزراء، إلا إنه لا يوجد دليل على وجود خطة طويلة الأمد لتمويل المشاريع ذات الأولوية الواردة في خارطة الطريق

لقد حصلنا على نتائج تدقيقنا من السجلات والتواصل مع معهد التخطيط لجامايكا (PIOJ)، ومكتب الإحصاء الوطني ـ جهاز الإحصاء لجامايكا (STATIN) ومجلس الوزراء ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية (MFAFT) ووزارة المالية والخدمة العامة (MoFPS)، وكذلك أصحاب المصلحة الرئيسيين من خلال المقابلات والمناقشات في المجموعات التخصصية.

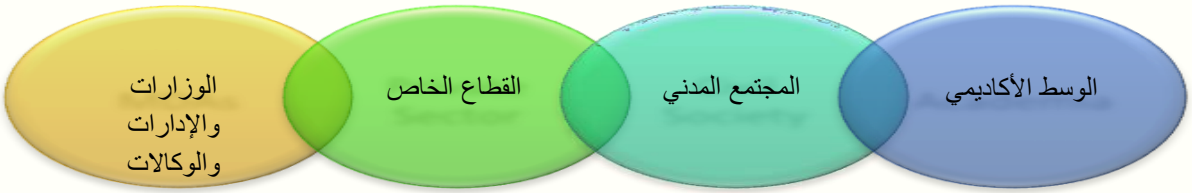

النتائج الرئيسية:

الملكية الوطنية:

1. **دمج خطة 2030 مع السياق الوطني.** أجرت حكومة جامايكا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تمريناً على المواءمة الذي أظهرت نتائجه أن كافة وثائق التخطيط الوطني لجامايكا[2] أشارت إلى أن 105 من أصل 115 هدفاً (91.3%) كانت متوافقة كلياً أو جزئياً مع أهداف التنمية المستدامة. وهذا يؤكد إن أهداف التنمية المستدامة قد تم دمجها إلى حد كبير ضمن السياق الوطني. ومع ذلك، فإن الأهداف المتعلقة بشكل أساسي بالبيئة الطبيعية، والحد من عدم المساواة، والشراكة من أجل الأهداف تعكس مستويات منخفضة من المواءمة. وسيتم إجراء المزيد من المواءمة وإدراجها في وثائق التخطيط اللاحقة مثل إطار السياسة الاقتصادية الاجتماعية متوسط الأجل.

الإطار المؤسسي

2. أنشأت حكومة جامايكا هياكل إشراف وحوكمة لتقديم التوجيه بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. تم تشكيل المجموعة الوطنية الأساسية لأهداف التنمية المستدامة في عام 2017 ويضم معهد التخطيط لجامايكا (PIOJ) وجهاز الإحصاء لجامايكا (STATIN) ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية (MFAFT)، لتحل محل المجموعة الأساسية المشتركة بين الوزارات لرؤية 2030[3]. تولى معهد التخطيط لجامايكا (PIOJ) الدور القيادي بناءً على المسؤولية المسندة إليها سابقاً لرصد الأهداف الإنمائية للألفية (Millennium Development Goals - MDGs) وتطوير رؤية 2030 لجامايكا ـ خطة التنمية الوطنية (NDP). ومع ذلك، لم نر أي دليل موثق لتأكيد دورها كهيئة قيادية، في حين أنه كان من المثير

[2] رؤية جامايكا لعام 2030 – خطة التنمية الوطنية وإطار السياسة الاقتصادية والاجتماعية متوسط المدى والسياسات القطاعية.
[3] تم تأسيسها رسمياً لصالح الأمانة العامة لرؤية 2030 في عام 2014.

للإعجاب أن يتولى معهد التخطيط لجامايكا هذا الدور، كما وجدنا أن حدود المساءلة كانت غير واضحة، إضافة إلى ذلك فبعض الوزارات والإدارات والهيئات لم تكن على دراية بهذه المسؤولية الملقاة على عاتقها، والتي أثرت على التنسيق بين أصحاب المصلحة.

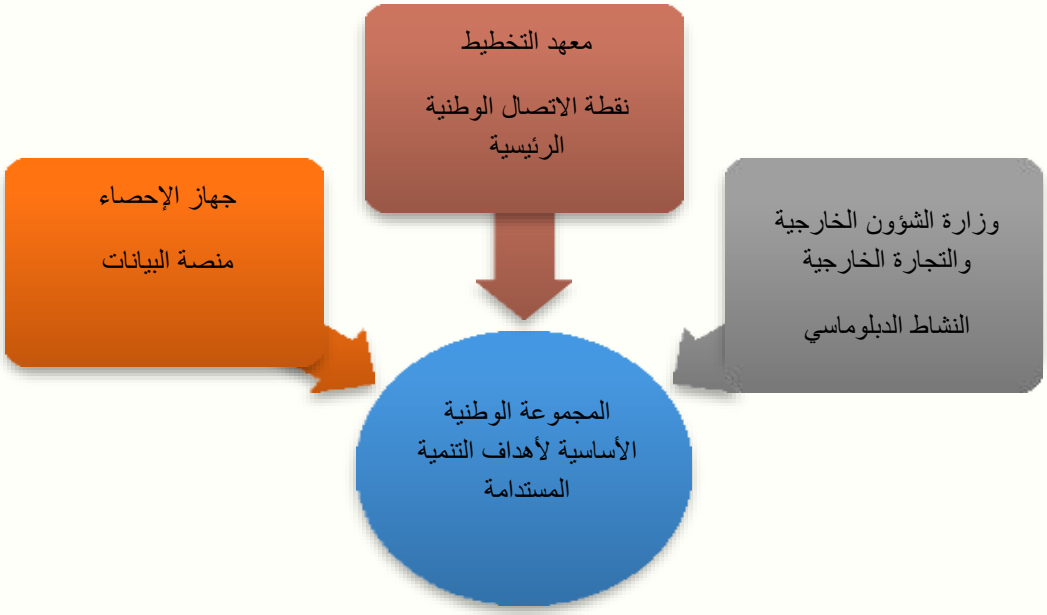

في أيلول/سبتمبر 2017، وافق مجلس الوزراء على إنشاء لجنة وطنية لمتابعة خطة التنمية الوطنية لعام[4] 2030 ، والتي ستوفر الإشراف على مراقبة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. تضم اللجنة في عضويتها معهد التخطيط لجامايكا (PIOJ) وجهاز الإحصاء لجامايكا (STATIN) ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية (MFAFT) والوزارات والإدارات والهيئات الحكومية الأخرى (MDAs)، جنباً إلى جنب مع أصحاب المصلحة من القطاع الخاص ومجموعات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. ومع ذلك، فإن وزارة المالية والخدمة العامة، وهي الكيان المسؤول عن تحصيل وتوزيع الإيرادات العامة للسماح بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، لم يتم تضمينها في المجموعة الأساسية الوطنية لأهداف التنمية المستدامة. دعا معهد التخطيط لجامايكا وزارة المالية الخدمة العامة إلى تعيين ممثل لها في اللجنة الوطنية لمتابعة أجندة عام 2030، ولكن لم تعين وزارة المالية والخدمة العامة ممثل لها في هذه اللجنة. وفي الوقت نفسه، فإن إدراج وزارة المالية والخدمة العامة على مستوى المجموعة الأساسية من شأنه أن يسهل المواءمة المستمرة للتمويل المتوسط إلى طويل الأجل لمشاريع أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية مع البرنامج المالي للحكومة وتعزيز تنسيق ترتيبات التمويل

[4] المعروفة سابقاً بمجموعة العمل المشتركة بين الوزارات.

التكامل والشمولية:

3. **بدء العمل التحضيري لتحقيق الشمولية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.** اعتبرت خارطة الطريق التي وافق عليها مجلس الوزراء لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في جامايكا الفئات الضعيفة أولى أولوياتها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأوصت باستراتيجيات هادفة لحماية هذه الفئات الضعيفة. علاوة على ذلك، تم وضع استراتيجيات مستهدفة للفئات الضعيفة، متسقة مع رؤية 2030 والسياسات القطاعية الأخرى. في تشرين الأول/أكتوبر 2017، قام معهد التخطيط لجامايكا وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بإشراك معهد السير آرثر لويس للدراسات الاقتصادية والاجتماعية التابع لجامعة جزر الهند الغربية بإعداد تقرير حول "عدم ترك أحد خلف الركب" لتقييم مدى تأثير هذه الفئات المهمشة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما حدد التقرير المجموعات الرئيسية داخل المجتمع الجامايكي، والتي هي عرضة لخطر "التخلف عن الركب" كما حدد التقرير الفرص لزيادة الاندماج الاجتماعي للفئات المعرضة للخطر.

4. **من أجل رفع مستوى الوعي فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030، بادر معهد التخطيط لجامايكا المشاورات الوطنية والمشاركة مع مختلف أصحاب المصالح.** من كانون الثاني/يناير 2016 إلى كانون الأول/ديسمبر 2017، أجرى معهد التخطيط من خلال الأمانة العامة للجنة أهداف التنمية المستدامة والأمانة العامة لرؤية 2030، مشاورات مع أصحاب المصلحة بما في ذلك "سلسلة الحوار من أجل التنمية" رفيعة المستوى، والتي تهدف إلى زيادة الوعي بين هيئات القطاعين العام والخاص بما في ذلك المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. نفذ معهد التخطيط كذلك برامج توعية من خلال اجتماعات مفتوحة وعروض تقديمية وعروض مرئية لقطاع عريض من أصحاب المصلحة.

اجتماعات رفيعة المستوى 3

تقديم العروض
(أمام مجموعة مختارة من أصحاب المصلحة)

اجتماعات مفتوحة 4

بالإضافة إلى ذلك، أنشأت اللجنة الوطنية لمتابعة أجندة عام 2030، لجنة فرعية للاتصالات في كانون الأول/ديسمبر 2017، وتم تكليفها من بين مسؤوليات أخرى، بإعداد برنامج الاتصال وقيادته من أجل خلق الوعي والفهم لأهداف التنمية المستدامة على مدى عمر المشروع. وفي أيار/مايو 2018، أتم معهد السير آرثر لويس للدراسات الاقتصادية والاجتماعية SALISES رسم خارطة طريق الاتصالات والتأييد (2019-2022)، والتي تهدف إلى توجيه تنفيذ المبادرات لزيادة الوعي في المجال العام وتشجيع المواطنين على تولي زمام الأمور لأجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. لقد حددت خارطة الطريق أهدافاً وإجراءات وغايات محددة يجب تحقيقها لزيادة الوعي العام برؤية جامايكا 2030 - خطة التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

الخطوط الأساسية للمراقبة وإعداد التقارير

5. حدد جهاز الإحصاء لجامايكا مصادر للبيانات لإعداد تقرير عن 119 مؤشراً من أصل 234 مؤشراً عالمياً (51 في المائة) في حزيران / يونيو 2018. وهناك 234 مؤشراً تنطبق على جامايكا، إلا إن جهاز الإحصاء لجامايكا لا يستطيع قياس سوى 90 مؤشراً فقط. ومع ذلك فإن جهاز الإحصاء لجامايكا وبالعمل مع منتجي البيانات استطاعوا إعداد مؤشرين لاستخدامهما كنماذج بديلة. إن جهاز الإحصاء غير قادر على قياس المؤشرات الـ 115 المتبقية، بسبب عدم توفر البيانات. في حزيران/ يونيو 2017، أنشأ جهاز الإحصاء لجامايكا لجنة داخلية لأجندة 2030 لتحسين القدرة الإحصائية للجهاز لمتابعة خطة عام 2030، بالإضافة إلى توفير دليل إرشادي استراتيجي للوزارات والإدارات الحكومية لإنتاج البيانات. ومع ذلك، لم نر أي دليل على أن اللجنة الداخلية قد طورت خطط عمل لقياس التقدم المحرز ومراقبته وإعداد التقارير لإنتاج المؤشرات ذات الصلة. كما أشار جهاز الإحصاء إلى أن القيود على الموارد، بما في ذلك ازدياد معدل دوران الموظفين منذ عام 2016، قد حدت من قدرته على تحسين أنشطته الإحصائية وعمليات الإنتاج بما في ذلك رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

6. لا يوجد إطار رسمي للمراقبة والتقييم (M&E) لتنسيق وتتبع التقدم المحرز في الأنظمة والبرامج التي يتم إعدادها في العديد من الوزارات والإدارات الحكومية للمساعدة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، سعت وزارة المالية والخدمة العامة إلى الحصول على تمويل خارجي لشراء برامج لتعزيز قدرة الحكومة على مراقبة المشاريع الاستثمارية المنفذة لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. النتيجة المتوقعة لنظام رصد وتقييم البيانات هي زيادة إمكانية تتبع البيانات المتعلقة بتطور العمل في وقت حدوثها والانتقال من مرحلة وضع المفاهيم إلى مرحلة التقييم اللاحق، وهذا من شأنه أن يعزز قدرة المجموعة الأساسية الوطنية لأهداف التنمية المستدامة على مراقبة التنفيذ والتقدم في مشاريع أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية.

7. أقر جهاز الإحصاء لجامايكا بأن قانون الإحصاء الحالي وكذلك سياسات الوزارات والإدارات الحكومية لا تفرض الالتزام بالمعايير الإحصائية المتعارف عليها ولا تتطلب التنسيق والتعاون في مجال الإحصاء مع الوزارات والإدارات الحكومية الأخرى. وبناءً على ذلك، وفي تشرين الأول/أكتوبر 2012 خاطب جهاز الإحصاء الوزارة التي يتبعها الجهاز للتوصية بإدخال تعديلات على القانون. وقد وافق مجلس الوزراء على التعديلات المقترحة في حزيران/يونيو 2013 وأصدر مسودة التعليمات إلى رئيس مجلس النواب. إلا إن القانون لم يعدل لغاية الآن.

وسائل التنفيذ

8. في نيسان/أبريل 2017، وافق مجلس الوزراء على خارطة طريق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والتي أعدتها المجموعة الوطنية الأساسية لأهداف التنمية المستدامة بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تحدد خارطة طريق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في جامايكا الخطوات اللازمة لتحقيق اجندة 2030، وشملت موائمتها مع الأولويات الوطنية، وتسريع خطى الإنجاز والتمويل، ومتطلبات البيانات، والتنسيق المؤسسي والدعم. تطلب حكومة جامايكا من الوزارات والإدارات والهيئات (MDAs) إعداد خطط عمل استراتيجية تحدد الأولويات وتخصص الموارد المطلوبة لعمليات الدعم الرئيسية لتنفيذ الأولويات الاستراتيجية للحكومة، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما تمكن خطط العمل الاستراتيجية مجلس الوزراء من إعداد خطة عمل للحكومة بأكملها (WOG).

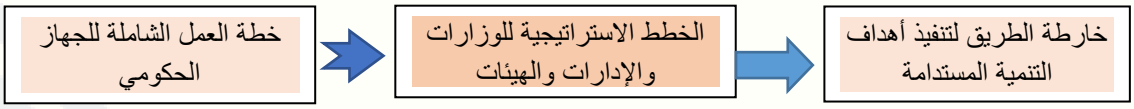

I. على الوزارات والإدارات الحكومية تطوير خطط عمل استراتيجية تتضمن الأولويات المحددة في خارطة الطريق التي وافق عليها مجلس الوزراء لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولكن حتى آذار/مارس 2018، لم تقدم سوى خمس جهات من أصل 14 جهة هذه الخطط للفترة من 2018-2019 إلى 2020-2021. وبناءً على ذلك، لم يتمكن مكتب مجلس الوزراء من استكمال خطة عمل الجهاز الحكومي الكاملة (Whole of Government – WOG) ذات الصلة أو التأكد من أن خطط العمل الاستراتيجية تتماشى مع رؤية 2030 لجامايكا وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. تهدف خطة العمل الشاملة للجهاز الحكومي إلى توفير قدر أكبر من التنسيق في تطوير السياسات وتنفيذ البرامج والمشاريع والحوكمة وتقديم الخدمات عبر القطاع العام. ستوفر خطة العمل الحكومية الشاملة آلية لحكومة جامايكا لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية وإعداد التقارير المتعلقة بها. ولغاية إعداد هذا التقرير، مازالت خطة العمل الحكومية الشاملة للأعوام 2018-2019 إلى 2020-2021 عبارة عن مسودة قيد المراجعة.

II. حددت خارطة الطريق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة تسعة مصادر لتمويل المشاريع ذات الأولوية. ولغاية الآن هناك تقدم في السعي للحصول على ستة من هذه المصادر بدرجات متفاوتة. كانت الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs) مصدراً رئيسياً للتمويل، في حين أن سندات الشتات(سندات المغتربين)، وتمويل رأس المال الاستثماري ما زال في مرحلة الاستكشاف الأولية. منذ اعتماد أهداف التنمية المستدامة في عام 2015، أظهرت سجلات بنك التنمية في جامايكا (DBJ) أنه تم استكمال شراكة واحدة بين القطاعين العام والخاص، وهناك ثلاثة قيد التنفيذ، وأربعة قيد المراجعة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2017، معهد لتخطيط لجامايكا بقرض من البنك الدولي مع جهة استشارية لإجراء دراسة سوقية لتحديد جدوى طرح سندات المغتربين. وما زال قرار إصدار سندات المغتربين معلقاً لغاية الآن. علاوة على ذلك، يهدف برنامج بنك التنمية في جامايكا لتمويل رأس المال المضارب إلى إرساء تنمية مستدامة من خلال التركيز على إنشاء نظام بيئي يفضي إلى تنمية رأس المال الاستثماري. ومع ذلك، ما زال الاستراتيجية الشاملة طويلة الأجل لتمويل المشاريع ذات الأولوية ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة معلقة.

التوصيات:

1- على مجلس الوزراء النظر في تفويض المسؤولية الشاملة عن تنسيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إلى جهة محددة، وتوثيق هذه المعلومات وإبلاغها لجميع أصحاب المصلحة. ومن شأن ذلك توفير التزام أكبر بالتنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة وكذلك تحديد خطوط واضحة للمساءلة.

2- على وزارة المالية والخدمة العامة الأخذ في حسبانها أن يكون لها تمثيل في المجموعة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، حيث إن مشاركتها ستعزز المواءمة المستمرة لترتيبات التمويل متوسطة الأجل وطويلة الأجل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع البرنامج المالي للحكومة. وفي غضون ذلك، على الوزارة أن تنظر في طلب [5] معهد التخطيط لجامايكا لتعيين ممثل له في لجنة الإشراف الوطنية على أجندة 2030.

3- على لجنة الوطنية لمتابعة أجندة 2030 بالتعاون مع وزارة المالية والخدمة العامة وبقية الوزارات والإدارات الحكومية المسؤولة عن المشاريع ذات الأولوية، قيادة عملية وضع استراتيجية تمويل شاملة للاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

4- على مجلس الوزراء النظر في إنفاذ التشريعات [6]ذات الصلة بحيث تقدم الوزارات والإدارات والهيئات خططها الاستراتيجية ضمن الإطار الزمني المحدد لاستكمال خطة الأعمال الشاملة للحكومة للسنوات 2018 - 2021، في الوقت المناسب. كما يجب على مجلس الوزراء أن يعمل على استكمال موافقة الحكومة على الخطة لتحديد الطبيعة الشاملة لبرامج وأنشطة الوزارات والإدارات والهيئات لتحقيق رؤية جامايكا 2030- خطة التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

[5] حسب ما ورد في المراسلة الخطية بتاريخ 11 آب /أغسطس 2017.
[6] لوائح الإدارة المالية وقانون إدارة ومساءلة الهيئات العامة (PBMA).

الفصل الأول

المقدمة

موضوع التدقيق: جاهزية جامايكا لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

الأساس المنطقي للتدقيق:

1.1 يستند الأساس المنطقي لإجراء هذا التدقيق إلى حاجة جامايكا للاستعداد استعداداً مناسباً لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من أجل تحسين جودة الحياة لجميع الجامايكيين وخلق اقتصاد مستقر، بالنظر إلى القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستمرة. كما سيسهم التدقيق في تحقيق الأولويات الاستراتيجية لمكتب المراجع العام لجامايكا، والتي تهدف إلى تحسين أنشطة الحوكمة والمراقبة. ويسعى هذا التدقيق إلى دعم جاهزية الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) من خلال تحديد التقدم المحرز والتحديات الحالية، حتى تتمكن الحكومة من اتخاذ الإجراءات لتسريع الجاهزية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالنظر إلى أنه لم يتبقى سوى عام واحد لتحقيق أهداف 2030.

هدف التدقيق ونطاقه ومنهجيته:

2.1 قيّم التدقيق مدى كفاية الإجراءات التي نفذتها حكومة جامايكا على المستوى الوطني، منذ اعتماد خطة عام 2030 في أيلول/سبتمبر 2015، لدعم الجاهزيةلتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى وجه التحديد، قيّم التدقيق مدى وجود الإطار المؤسسي ونظام تخصيص الموارد والتواصل وآليات المتابعة وإعداد التقارير لغاية نيسان/أبريل 2018. ولم يتم التدقيق على مدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي. ويوضح الملحق رقم (2) أسئلة التدقيق الرئيسية المستخدمة لتحقيق أهداف التدقيق.

3.1 استخدم التدقيق نهج "الحكومة الكاملة" الشامل لأن تنفيذ أجندة 2030 يتطلب التنسيق بين جميع قطاعات الحكومة، كما يعتمد تحقيق أهداف التنمية المستدامة على النتائج المجمعة للوزارات والإدارات والهيئات وأصحاب المصلحة الآخرين. وقيمنا أنشطة الإدارات الحكومية الرئيسية لتحديد جهودها لدمج القدرات وتنسيقها وبناءها مع الوزارات والإدارات والهيئات الأخرى للتأكد من مستوى جاهزية جامايكا لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

4.1 خططنا التدقيق وإجريناه وفقاً لمعايير التدقيق على القطاع الحكومي ذات العلاقة بالرقابة على الأداء، بالإضافة إلى المعايير الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (انتوساي). تم الحصول على معايير القياس المستخدمة في التدقيق من الأدلة الإرشادية التي وضعتها الأمم المتحدة ومبادرة الانتوساي للتنمية (الملحق رقم 3). كجزء من المنهجية المتبعة في التدقيق، تم إجراء مقابلات

مع إدارة وموظفي مكتب مجلس الوزراء، ومعهد التخطيط الجامايكي وجهاز الإحصاء، ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية، ووزارة المالية والخدمة العامة. بالإضافة إلى ما سبق، فقد

راجعنا الوثائق الداخلية والخارجية، وأبدينا الملاحظات وإجرينا جولات إرشادية وعقدنا اجتماعات مع المجموعات الرئيسية في العمل. وأعدت عملية تقييم المخاطر وتحليل المشكلات جنباً إلى جنب مع الأسئلة التي يسعى التدقيق إلى الحصول على إجابات عليها من أجل تكوين رأي والوصول إلى الاستنتاجات. وكذلك أجرينا عملا ميدانيا في المدة من 29 كانون الثاني/يناير ولغاية 23 آذار/مارس 2018، لجمع أدلة كافية ومناسبة لدعم نتائج التدقيق والآراء والاستنتاجات.

5.1 يقدم الفصل الثاني من هذا التقرير أهداف التنمية المستدامة ودور مركز التنسيق (المجموعة الوطنية الأساسية لأهداف التنمية المستدامة). في حين تتناول الفصول من الثالث إلى الخامس الترتيبات المؤسسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها وتقديم التقارير المتعلقة بها. يحلل الفصل السادس ردود الجهات التي تم تدقيقها على مسودة التقرير بينما يحتوي الفصلان السابع والثامن على الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بمهمة التدقيق.

الفصل الثاني

نظرة عامة

1.2 عزز اعتماد جامايكا لأهداف التنمية المستدامة في عام 2015 التزام الدولة بأهداف خطة التنمية الوطنية لرؤية جامايكا 2030 التي أعدت في عام 2009، والتي تسعى إلى جعل جامايكا "المكان المفضل للعيش والعمل وتكوين العائلة ومزاولة الأعمال التجارية". وأظهر تقييم وثائق التخطيط الوطنية لجامايكا الذي أعده معهد التخطيط في جامايكا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) أن خطة التنمية الوطنية لرؤية جامايكا 2030، وإطار السياسة الاجتماعية والاقتصادية متوسطة الأجل[7] والسياسات القطاعية تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة بنسبة 91.3%.

2.2 كانت جامايكا ضمن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 والتي تبنت أجندة 2030 في قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي عقدت في أيلول/سبتمبر 2015. وتتضمن الأجندة 17 هدفا للتنمية المستدامة مقسمة إلى 169 غاية، تضع الأسس للأهداف في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة. وبنيت أهداف التنمية المستدامة لتحل محل الأهداف الإنمائية للألفية التي ركزت على التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر.

3.2 تم تحديد خطة التنمية الوطنية لجامايكا "رؤية 2030" كآلية يتم استخدامها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال الإطار الاجتماعي والاقتصادي متوسط الأجل لثلاث سنوات متتالية. في نيسان/أبريل 2017، وافق مجلس الوزراء على "خارطة طريق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في جامايكا"، والتي تحدد الخطوات الحاسمة لتحقيق أجندة 2030، والتي تغطي: توافقها مع الأولويات الوطنية، وتسريع التنمية، والتمويل، ومتطلبات البيانات، والتنسيق المؤسسي والتأييد.

4.2 تم الاعتراف بالمجموعة الوطنية الأساسية لأهداف التنمية المستدامة التي تضم معهد التخطيط وجهاز الإحصاء ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية كمراكز تنسيق لأهداف التنمية المستدامة. **خارطة** ووضحت مسؤوليات كل مؤسسة في الشكل رقم 2.

[7] يعتبر الإطار الاجتماعي والاقتصادي متوسط الأجل (MTF) هو آلية التنفيذ الخاصة برؤية جامايكا لعام 2030، حيث يتضمن برنامجاً استراتيجياً متوسط الأجل يهدف إلى تعزيز عملية تنفيذ خطة التنمية الوطنية، ويستند هذا الإطار إلى التطلعات التنموية والمبادئ التوجيهية للدولة.

معهد التخطيط في جامايكا: هو مركز التنسيق لدعم تنفيذ السياسات والبرامج، وهو يقود عمليات تنسيق الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، كما إنه يعتبر ذراع الحكومة الوحيد لتوفير منهج شامل وموحد للتعامل مع السياسة التخطيط ووضع البرامج المتعلقة بركائز التنمية المستدامة ـ الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية

جهاز الإحصاء في جامايكا ـ هو مركز التنسيق الرئيسي لإنتاج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها في المجتمع الإحصائي المحلي والدولي. كما يساعد جهاز الإحصاء الوزارات والإدارات الحكومية في إنتاج البيانات الوصفية لأغراض أهداف التنمية المستدامة

وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية- هي مركز تنسيق العلاقات الدولية والمفاوضات، وهي المسؤول عن الترويج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لجامايكا والدفاع عنها من خلال المبادرات المتعددة الأطراف، كما تساعد في الأنشطة الوطنية التي تؤدي إلى التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني

شكل رقم 2

المصدر: طريق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في جامايكا

المجموعة الوظنية الأساسية لأهداف التنمية المستدامة-مراكز االتنسيق

5.2 المجموعة الوطنية الأساسية لأهداف التنمية المستدامة هي أحد فروع آلية التنسيق لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. تضم هذه المجموعة ممثلين عن معهد التخطيط في جامايكا وجهاز الإحصاء لجامايكا ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية. وينسق معهد التخطيط لجامايكا عملية تقديم التقارير عن أهداف التنمية المستدامة ويرفعها إلى الوزارة التي يتبع لها المعهد لتقديمها إلى مجلس الوزراء. يرأس معهد التخطيط المجموعة الوطنية الأساسية لأهداف التنمية المستدامة واللجنة الوطنية لمتابعة أجندة 2030.

6.2 بالإضافة إلى ما سبق، فإن المجموعة الوطنية الأساسية لأهداف التنمية المستدامة هي المسؤولة عن التنسيق المؤسسي، والوعي العام، وكذلك الرصد وإعداد التقارير. وعلى الرغم من عدم ضمها إلى المجموعة الوطنية الأساسية لأهداف التنمية المستدامة، فإن وزارة المالية والخدمة العامة هي المسؤولة عن تخصيص الموارد وتحديد أولويات استخدامها، في حين أن مجلس الوزراء مسؤول عن تخطيط ومتابعة الوزارات والإدارات والهيئات. وقد حدد أصحاب المصلحة الرئيسيين ووظائفهم كما هو موضح في الشكل 3.

	الحكومة كاملة		
	البرلمان		
	مجلس الوزراء		
الأوساط الاكاديمية	مكتب مجلس الوزراء (فرع إدارة الأداء		وزارة المالية والخدمة العامة (تحديد أولويات
غير الحكومية	وتقييمه)		الموارد وتخصيصها)
المجتمع المدني	الوزارات والإدارات والهيئات		
القطاع الخاص	معهد التخطيط الجامايكي	وزارة الشؤون الخارجية	معهد الإحصاء الجامايكي
الجمهور/ الحكومي			
اللجنة الوطنية لمتابعة أجندة 2030		المجموعة الرئيسية الوطنية لأهداف التنمية المستدامة	

شكل رقم 3

أصحاب المصلحة الرئيسيين المعنيين بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

المصدر: الرسوم البيانية الصادرة عن إدارة المدقق العام في جامايكا حول أصحاب المصلحة الرئيسين المعنيين بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

الفصل الثالث

دمج خطة 2030 في السياق الوطني

تولى معهد التخطيط الجامايكي دور مركز التنسيق الوطني لأهداف التنمية المستدامة، وذلك حسب تفويض حكومة جامايكا لتوجيه عملية إعداد خطة التنمية الوطنية لرؤية 2030. ومع ذلك، هناك حاجة إلى إطار مؤسسي أوضح لتحديد الكيان المسؤول عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام. علاوة على ذلك، لم تنضم وزارة المالية والخدمة العامة إلى المجموعة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، وعلى الرغم من دعوتها من قبل معهد التخطيط لتسمية ممثل لها في اللجنة الوطنية لمتابعة أجندة 2030، إلا أنها لم تلب الدعوة. كان من الممكن أن تؤدي مشاركة وزارة المالية في المجموعة الوطنية الأساسية وكذلك مشاركتها في لجنة المتابعة، إلى تعزيز المواءمة المستمرة لترتيبات التمويل متوسطة إلى طويلة الأجل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع البرنامج المالي للحكومة. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن معهد التخطيط قد نفذ عدداً من برامج التوعية والمشاركة لأصحاب المصلحة، إلا إننا لم نر أي آلية لجمع الأراء والملاحظات لتقييم فاعليتها. علاوة على ذلك، أنشأت اللجنة الوطنية لمتابعة أجندة 2030 لجنة فرعية للاتصال في كانون الأول / ديسمبر 2017 لتطوير وقيادة برنامج الاتصال لبناء الوعي والفهم لأهداف التنمية المستدامة على مدى عمر المشروع، وفي أيار / مايو 2018، وضع معهد السير آرثر لويس للدراسات الاجتماعية والاقتصادية (SALISES) بجامعة ويست إنديز اللمسات الأخيرة على خارطة طريق للاتصال والتأييد، والتي ستستخدمها اللجنة كدليل في عملها..

دمج أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات الوطنية للتخطيط والسياسات والعمليات:

1.3 يتطلب التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة دعم عالي المستوى من السلطتين التنفيذية والتشريعية للدولة. سيمكن ذلك من دمج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية الوطنية لتحقيق إطار العمل متوسط الأجل، وكذلك أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. كما أنه يوضح ملكية الأهداف والمساءلة عن النتائج. على هذا الأساس فقد توقعنا أن يضع مجلس الوزراء والبرلمان في جامايكا الأسس اللازمة لتقبل أصحاب المصلحة ومشاركتهم في مرحلة الجاهزية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد الوزارات والإدارات والهيئات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2.3 كجزء من عملية الإعداد، أنشأت مجموعة عمل وطنية مشتركة بين الوزارات معنية بأجندة التنمية لما بعد عام 2015، برئاسة مشتركة من معهد التخطيط ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية لصياغة وثيقة النتائج الوطنية. وسيحدد هذا المجالات ذات الأولوية للبلد التي ستدرج في أجندة التنمية لما بعد عام 2015. ولاحظنا أن معهد التخطيط يتولى الدور القيادي وذلك بناءً على مسؤوليته المحددة سابقاً لمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية وتطوير خطة التنمية الوطنية لرؤية 2030 على الرغم من أننا لم

نر أي دليل موثق يدعم المسؤولية المسندة إلى معهد التخطيط. إن وجود إطار مؤسسي أوضح للمساءلة من شأنه أن يوفر الدعم للدور القيادي معهد التخطيط في تنسيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وكذلك

تحديد المسؤوليات فيما يتعلق بالوزارات والإدارات والهيئات، نظراً لأهمية دمج أهداف التنمية المستدامة في خططهم المؤسسية والتشغيلية.

3.3 في اجتماع المجموعة الوطنية الأساسية لأهداف التنمية المستدامة الذي عقد في 3 نيسان / أبريل 2018، تم الإبلاغ عن أن معهد التخطيط أجرى جلسة توعية بشأن أهداف التنمية المستدامة مع ممثلين عن مجلسي البرلمان. وفي وقت لاحق، طلب معهد التخطيط الفرصة لالتماس آراء لجنة الشؤون الداخلية والخارجية داخل مجلسي البرلمان كجزء من عملية المراجعة الوطنية الطوعية لجامايكا، وكذلك بشأن النهج الذي يتوجب اتباعه للنظر في المسائل المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، لم يحدد جدول زمني لهذا الغرض حتى الآن، حيث لم يعاد تشكيل جميع اللجان البرلمانية. وكان آخر اجتماع مسجل للجنة الشؤون الداخلية والخارجية في أكتوبر 2017. ووفقاً للمادة 68 البند (2) من النظام الأساسي لمجلس النواب، سيرشح المجلسُ اللجنة المذكورة بمجرد انعقاد الجلسات البرلمانية. اعتمد مجلس الوزراء تقرير المراجعة الوطنية الطوعية وقُدِّم إلى الأمم المتحدة في حزيران / يونيو 2018.

4.3 على مجلس الوزراء النظر في العهد بالمسؤولية الشاملة إلى جهة محددة لتنسق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتوثيق هذه المعلومات وإبلاغها لجميع أصحاب المصلحة. وهذا من شأنه أن يوفر ملكية والتزام أكبر لتنفيذ ناجح لأهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تحديد حدود واضحة للمساءلة. بالإضافة لما سبق، على مجلس النواب النظر في وضع آلية داخلية لاطلاع البرلمانيين على دورهم والنهج الواجب اتباعه فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

الملكية الوطنية لأهداف التنمية المستدامة:

5.3 في عام 2009، أصدر البرلمان خطة التنمية الوطنية لرؤية جامايكا 2030، وإطار العمل المتوسط الأجل للفترة 2009-2012. يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة تكييف أهداف التنمية المستدامة مع السياق الوطني لجامايكا. منذ عام 2015، جامايكا بتكييف أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيات التخطيط الوطنية، مع مواءمة كبيرة لأهداف التنمية المستدامة مع خطة التنمية الوطنية لرؤية 2030، قامت ووثائق التخطيط الأخرى. توقعنا مقارنة الأهداف والغايات الوطنية الحالية مع أهداف التنمية المستدامة العالمية، وكذلك مقارنة أهداف التنمية المستدامة العالمية بالأهداف والغايات الوطنية.

6.3 تتماشى وثائق التخطيط الوطني المجمعة لجامايكا بشكل كبير مع أهداف التنمية المستدامة ولكنها غير متوافقة معها بشكل كامل. حيث أنه من بين 169 غاية من غايات التنمية المستدامة للأمم المتحدة، هناك فقط 115 غاية ذات صلة صلة بجامايكا. وكشف تقييم سريع ومتكامل أجراه معهد التخطيط والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إن 105 غاية (91%) كانت متوائمة إما كلياً أو جزئياً مع وثائق التخطيط الوطنية لجامايكا. أما الغايات العشرة المتبقية (9%) فقد كانت ذات مستويات منخفضة من المواءمة بسبب عدم قيام الحكومة بالإعلان عن سياسات مناسبة على المستوى القطاعي لمعالجة مجالات مثل التقليل من عدم المساواة، والحياة تحت الماء، والحياة على الأرض، والشراكات من أجل الأهداف. مع انخفاض مستويات

المواءمة، قد لا يتم دمج أهداف التنمية المستدامة بشكل كامل ضمن السياقات الخاصة بجامايكا، مما يعيق تنفيذ هذه المجالات.

7.3 يجب أن تنظر حكومة جامايكا في التركيز على المجالات ذات المستويات المنخفضة من التوافق مع وثائق التخطيط الوطنية. حيث سيسمح ذلك لمجلس الوزراء بالتنسيق مع الوزارات لتنفيذ السياسات على المستوى القطاعي لتمكين الدمج الكامل لأهداف التنمية المستدامة في استراتيجيات وعمليات التخطيط الوطنية.

وضع الإطار المؤسسي:

8.3 اعتمد مجلس الوزراء إنشاء اللجنة الوطنية لمتابعة أجندة 2030 في أيلول / سبتمبر، وذلك لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2017.

9.3 عند التحضير لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من المتوقع أن يكون لدى الدولة إطار مؤسسي للتنسيق والرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة وأن تشرك الجهات الفاعلة الرئيسية في هذه الترتيبات المؤسسية لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

10.3 تتألف اللجنة الوطنية لمتابعة أجندة 2030 من مراكز تنسيق (المجموعة الوطنية الأساسية لأهداف التنمية المستدامة) جنباً إلى جنب مع شريحة من أصحاب المصلحة ومن الوزارات والإدارات والهيئات والقطاع الخاص ومجموعات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، التي ستشرف على متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتضم المجموعة الوطنية الأساسية لأهداف التنمية المستدامة مراكز تنسيق وهي، معهد التخطيط وجهاز الإحصاء ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية. وتدعم الأمانة العامة لأهداف التنمية المستدامة عمل المجموعة الوطنية الأساسية لأهداف التنمية المستدامة، التي تتولى مسؤولية التنسيق المؤسسي، واتساق السياسات، والمشاركة الشاملة، والوعي العام، وكذلك المتابعة وإعداد التقارير، كما هو مبين في (الشكل 4).

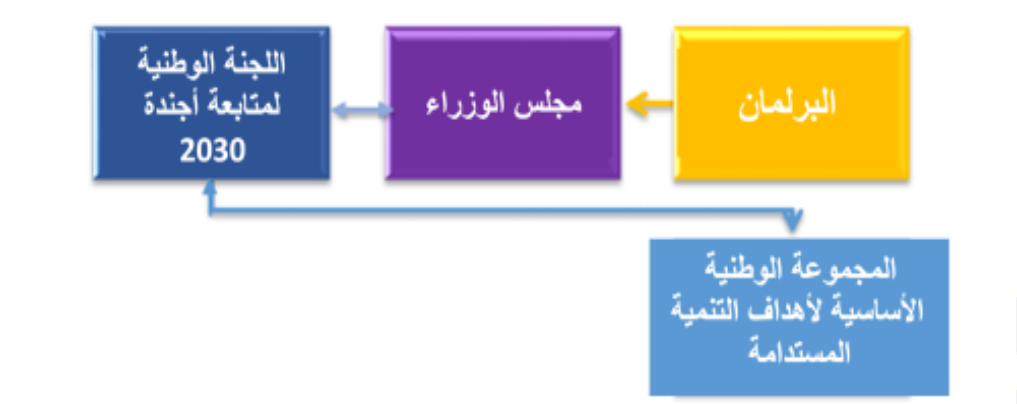

شكل (4) إطار الحوكمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

المصدر: معهد التخطيط الجامايكي

11.3 لم تنضم وزارة المالية والخدمة العامة وهي المؤسسة المسؤولة عن تحصيل الإيرادات العامة وتخصيصها للسماح بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى المجموعة الوطنية الأساسية لأهداف التنمية المستدامة. يمكن لهذا الأمر أن يعيق تحديد الأولويات في الترتيبات المتعلقة بالتمويل المطلوب للمشاريع الهامة، لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في مراحله المبكرة. علاوة على ذلك، تم في عام 2017 دعوة جميع الوزارات بما في ذلك وزارة المالية لتسمية ممثليها في اللجنة الوطنية لمتابعة أجندة 2030، إلا إن وزارة المالية لم ترشح ممثل لها في تلك اللجنة.

12.3 على وزارة المالية النظر في المشاركة في المجموعة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، حيث ستعزز مشاركتها تناسق ترتيبات التمويل متوسطة وطويلة الأجل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع البرنامج المالي للحكومة. وفي غضون ذلك، يجب على وزارة المالية النظر في طلب معهد التخطيط[8] لتعيين ممثل له في اللجنة الوطنية لمتابعة أجندة 2030.

تناسق الموازنات والسياسات والبرامج مع أهداف التنمية المستدامة

التأخير في إعداد خطط العمل في الأجهزة الحكومية

13.3 على الرغم من تواصل مجلس الوزراء مع الوزارات لتقديم خطط العمل الاستراتيجية الخاصة بها للمراجعة وبيان الرأي بشأنها، فإن خمس وزارات من أصل أربعة عشر وزارة (36%) لم تقدم خططها لغاية آذار / مارس 2018. وأشار مجلس الوزراء إلى أن خطط العمل الاستراتيجية سوف تُستخدم لدعم طلبات موازنات الوزارات والإدارات والهيئات، والتي من المتوقع إصدار تقارير الأداء الفصلية والسنوية على أساسها. ويجب أن تحدد هذه الخطط الأولويات في تخصيص الموارد اللازمة وذلك للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما تمكن خطط العمل الاستراتيجية مجلس الوزراء من إعداد خطط العمل الشاملة للحكومة. تربط خطة العمل الشاملة للحكومة أهداف خطة التنمية الوطنية لرؤية 2030، وأهداف التنمية المستدامة، والأولويات الاستراتيجية للحكومة فيما يتعلق بالمساهمات المالية وغير المالية متوسطة الأجل للوزارات والإدارات والهيئات من خلال مواءمة مبادراتها لثلاث سنوات مع الأهداف والاستراتيجيات ومؤشرات الأداء لضمان تحقيق النتائج المنشودة.

14.3 أدى عدم تقديم خطط العمل الاستراتيجية الخمس إلى عرقلة الانتهاء من إعداد خطة العمل الشاملة للحكومة للفترة 2019/2018 - 2021/2020، مما حرم الحكومة من الحصول على خطة متكاملة تتضمن الأولويات الشاملة. لذلك لم يتمكن مجلس الوزراء من تقييم ما إذا كانت خطط العمل الاستراتيجية الحالية تتماشى مع الأولويات المحددة في أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية الوطنية لرؤية 2030.

[8] دعا معهد التخطيط وزارة المالية لتسمية أو ترشيح ممثل لها من خلال مراسلة خطية بتاريخ 11 أغسطس 2017.

وما تزال خطة العمل الشاملة للحكومة للفترة 2017/2016 - 2019/2018 التي أشار إليها مجلس الوزراء السابق في فبراير 2016 معلقة وما زالت على شكل مسودة.

15.3 يجب أن ينظر مجلس الوزراء في إنفاذ التشريعات ذات الصلة[9] بحيث تقدم الوزارات والإدارات والهيئات خطط العمل الاستراتيجية الخاصة بها ضمن الإطار الزمني المحدد لإكمال خطة العمل الشاملة للحكومة للمدة 2018 - 2021 في الوقت المحدد. كما ينبغي على مجلس الوزراء أن يسعى بشكل فاعل

للحصول على موافقة الحكومة على الخطة لتحديد الطبيعة الشاملة لبرامج الوزارات والإدارات والهيئات وأنشطتها لتحقيق خطة التنمية الوطنية لرؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

عدم تقديم خطط العمل الاستراتيجية لوزارة المالية لمراجعتها

16.3 لغاية آذار/مارس 2018، لم تقدم خمس من أصل أربعة عشرة وزارة وإدارة وهيئة خطط العمل الاستراتيجية التي تحدد الأهداف والسياسات والخطط والنتائج إلى وزارة المالية لمراجعتها، وذلك بالمخالفة لتشريعات الموازنة[10] في جامايكا. بالإضافة إلى ذلك، فإن اثنتين من الخطط التسعة المقدمة لم تتضمن التكاليف المرتبطة بالبرامج والأنشطة. وفي حالة عدم تضمين هذه التكاليف في خطط العمل الاستراتيجية، فإن وزارة المالية تخصص الموارد للوزارات وفقاً لإطار عمل المسؤولية المالية للحكومة. الأمر الذي قد يترتب عليه عدم توفير المستويات المناسبة من الموارد والقدرات لتنفيذ تلك المشاريع.

17.3 لم نر أي دليل على وجود آلية لمراجعة خطط العمل الاستراتيجية والموازنات المقدمة إلى وزارة المالية من قبل الوزارات والإدارات والهيئات وبيان الرأي بشأنها. أشارت وزارة المالية إلى أنه تم عقد اجتماعات مع الوزارات والإدارات والهيئات وتم إبداء الرأي حول خطط العمل وطلبات الموازنات، ومع ذلك، لم يتم توفير المحاضر والمراسلات ذات الصلة لمراجعتها، بالرغم من الطلبات المقدمة من قبلنا بهذا الخصوص. نتيجة لذلك، لم نتمكن من التأكد من مدى التوافق بين الموازنة وخطة العمل الاستراتيجية.

18.3 من المهم أن تضع وزارة المالية الآليات المناسبة لفرض الالتزام بمتطلبات تقديم خطط العمل الاستراتيجية في الوقت المناسب. حيث سيمكن ذلك وزارة المالية من تخصيص الموارد بشكل كاف للبرامج والأنشطة التي تتماشى مع أولويات الحكومة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإفادات التي تقدم كتابياً إلى الوزارات والإدارات والهيئات بعد مراجعة خطط العمل الاستراتيجية والموازنات ستكون بمثابة دليل للوزارات والإدارات والهيئات لغرض استكمال الوثائق في المستقبل قبل تقديمها وكذلك لتوضيح موقف الوزارة.

---

[9] لوائح الإدارة المالية وقانون إدارة ومساءلة الهيئات العامة (PBMA).

[10] البند رقم (E48) من المادة (4) من قانون الإدارة المالية والتدقيق (المعدل) لعام 2014.

إعداد الموازنة على أساس النتائج متوسطة المدى لتعزيز تناسق الموازنات مع البرامج

19.3 شرعت وزارة المالية في إعداد مشروع الموازنة على أساس النتائج متوسطة المدى (MTRBB) في حزيران/يونيو 2015، ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز عمليات إعداد الموازنة وتنفيذها وإعداد التقارير المتعلقة بها. إن إعداد الموازنة على أساس النتائج متوسطة المدى[11]، الذي سيربط إعداد الموازنة مع أولويات سياسات الحكومة، هو في مراحل مختلفة من التطوير في الوزارات والإدارات والهيئات.

20.3 إن إنشاء نظام لتمكين التخصيص الفعال للموارد الشحيحة ومتابعة مخرجات المشروع والنفقات يعتبر مهماً لجاهزية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التخصيص الفعال للموارد ووضع مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs).

21.3 يعتبر إعداد الموازنة على أساس النتائج متوسطة المدى بمثابة انتقال من التخطيط السنوي للإنفاق إلى إطار الإنفاق على أساس النتائج متوسطة المدى، الأمر الذي سيسمح بتخصيص الموارد بشكل أفضل. من المتوقع أن يدعم إعداد الموازنة على أساس النتائج متوسطة المدى عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وكجزء من التنفيذ والالتزام بإعداد الموازنة على أساس النتائج متوسطة المدى، استعانت وزارة المالية بخبير استشاري لإعداد دليل إرشادي معدل لإعداد موازنات الوزارات والإداراتوالهيئات، ولم يتم الانتهاء من إعداد الدليل لغاية الآن.

22.3 أدخلت وزارة المالية مشروع إعداد الموازنة على أساس النتائج متوسطة المدى التجريبي لثماني جهات حكومية لتحديث عملية إعداد موازناتها للسنة المالية 2019/2018 لتعكس موازنة كل برنامج مع الأهداف على مستوى ذلك البرنامج. وقع الاختيار على وزارة الصناعة والتجارة والزراعة والثروة السمكية لعرض كافة عناصر نموذج إعداد موازنة البرنامج بما في ذلك مؤشرات الأداء الرئيسية للسنة المالية 2019/2018.

23.3 يجب أن توفر وزارة المالية جدول زمني لاستكمال واعتماد دليل الموازنة. من المتوقع أن يساهم دليل الموازنة المعدل في زيادة كفاءة تخصيص الموارد لأن هذه العملية تربط إعداد الموازنة بأولويات السياسات الحكومية.

تكامل السياسات وتناسقها

24.3 نصت الاختصاصات وبرامج العمل الخاصة باللجنة الوطنية لمتابعة أجندة 2030 والمجموعة الوطنية الأساسية لأهداف التنمية المستدامة، على الحاجة إلى وجود تناسق في سياسات عملهما أفقياً وعمودياً. منذ الانتهاء من إعداد خطة التنمية الوطنية لرؤية 2030 في عام 2009، بدأت حكومة جامايكا في

[11] يندرج مشروع إعداد الموازنة على أساس النتائج متوسطة المدى (MTRBB) ضمن برنامج التحول الاستراتيجي للقطاع العام (SPSTP).

مراجعة السياسات الحالية لتحقيق التكامل والتنسيق في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما إن لدى مجلس الوزراء سجل للسياسات يشرح بالتفصيل السياسات التي توجه عمليات الوزارات والإدارات والهيئات. ومع ذلك، لم يتم تزويدنا بالجدول الزمني لمراجعة السياسات لتعزيز الاتساق مع أهداف التنمية المستدامة لأغراض المراجعة.

25.3 تناسق السياسات أمر بالغ الأهمية للاستفادة من التظافر بين أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، وبين السياسات القطاعية المختلفة، وبين الإجراءات المتنوعة على المستويات المحلية

15 يندرج مشروع إعداد الموازنة على أساس النتائج متوسطة المدى (MTRBB) ضمن برنامج التحول الاستراتيجي للقطاع العام (SPSTP).

والإقليمية والوطنية والدولية. ومن المتوقع أن تراعي الأطر المؤسسية آثار سياسات جامايكا على أهداف التنمية المستدامة.

26.3 تحدد اختصاصات كل من اللجنة الوطنية لمتابعة أجندة 2030 والمجموعة الوطنية الأساسية لأهداف التنمية المستدامة الواجبات المتعلقة بتكامل السياسات وتناسقها. وتحدد اختصاصات اللجنة الوطنية لمتابعة أجندة 2030 أن من ضمن واجبات اللجنة تقديم المشورة بشأن ضمان تكامل وتناسق السياسات المتعلقة بخطة التنمية الوطنية لرؤية 2030، والأولويات المحددة في إطار العمل متوسط المدى، وأهداف التنمية المستدامة وأطر التنمية الأخرى لما بعد عام 2015. وبالإضافة إلى ذلك، تحدد اختصاصات المجموعة الوطنية الأساسية لأهداف التنمية المستدامة الواجبات التي تتضمن تناسق السياسات أفقياً وعمودياً وهذا أمر ضروري لنجاح أمر تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما تخطط المجموعة كذلك لتسهيل التنسيق بين المؤسسات على المستويين الوطني والمحلي من أجل تماسك وتناسق السياسات. ويحدد برنامج عمل المجموعة للمدة من 2018 - 2021 خطط لمتابعة المخرجات الرئيسية للمداولات المتعلقة بالتخطيط والسياسات الخاصة برؤية 2030 بين الأمانة العامة للجنة ومجلس الوزراء، وكذلك التعامل مع الجهات الفاعلة الرئيسية لخلق التناغم بين عمليات التنسيق من أجل زيادة تماسك السياسات وتحقيق الأداء الأفضل.

27.3 ولتعزيز تكامل السياسات بين الوزارات والإدارات والهيئات، مولت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة (UNDESA) ورشة عمل ستعقد في تشرين الأول / أكتوبر 2018 لتحسين القدرات وتعزيز التماسك داخل السياسات.

28.3 يجب على اللجنة الوطنية لمتابعة أجندة 2030 استكمال مراجعة جميع السياسات القطاعية على وجه السرعة لتحديد مجالات التعاضد والمفاضلات المحتملة بين السياسات المختلفة حتى تقل فرصة عناصر السياسة في الحد من التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة.

خلق الملكية وإشراك أصحاب المصلحة في دمج أهداف التنمية المستدامة في السياق الوطني

29.3 لا بد من وجود استراتيجية اتصال متوسطة الأجل لتوجيه وعي أصحاب المصلحة وبرنامج إشراكهم نـحو أهداف التنمية المستدامة.

30.3 من المتوقع أن تضع اللجنة الوطنية لمتابعة أجندة 2030 منهجية منظمة لإشراك أصحاب المصلحة، ويتضمن ذلك إعداد سياسة اتصال موثقة، ودليل إجراءات التنفيذ، مع عمليات محددة بوضوح وجدول للأنشطة التي سيتم تنفيذها. كما نتوقع وجود استراتيجية اتصال تهدف إلى إشراك وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في استقطاب الشتات الجامايكي والوكالات الخارجية.

31.3 تم بذل جهود حثيثة لإشراك أصحاب المصلحة من أجل زيادة الوعي بأهداف التنمية المستدامة. وخلال الفترة بين كانون الثاني / يناير 2016 وكانون الأول / ديسمبر 2017، أجرى معهد التخطيط في جامايكا من خلال الأمانة العامة لأهداف التنمية المستدامة والأمانة العامة لرؤية 2030 العديد من المشاورات مع أصحاب المصلحة بما في ذلك ثلاثة مؤتمرات رفيعة المستوى بعنوان "الحوار من أجل التنمية"، والتي تهدف إلى زيادة الوعي بأهداف التنمية المستدامة بين الوزارات والإدارات والهيئات الرئيسية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. كما تم إجراء مشاورات أخرى على شكل اجتماعات مفتوحة[12]، وعروض تقديمية وعروض مرئية لقطاع عريض من أصحاب المصلحة. بالإضافة إلى ذلك، قامت الأمانة العامة لرؤية 2030 بالتواصل مع الجمهور للتعريف بخطة التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة. أشارت مناقشات المجموعة الرئيسية التي أجريت خلال الفترة من تشرين الأول / أكتوبر 2017 وشباط / فبراير 2018 مع الوزارات والإدارات والهيئات والمجتمع المدني والقطاع الخاص إلى محدودية الوعي بأهداف وغايات التنمية المستدامة. ومع ذلك، فمن المتوقع أن يؤدي التواصل الذي تقوم به معهد التخطيط في وقت لاحق إلى تحسين الوعي بين بعض المجموعات.

32.3 بالإضافة إلى ما سبق، تتحمل وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية مسؤولية إقامة شراكات على المستويين ثنائي الأطراف ومتعدد الأطراف بالإضافة إلى تعزيز الاهتمام بجامايكا في الأوساط الدولية المختلفة. وتعمل الوزارة على تعزيز الاهتمام بجامايكا من خلال عقد مؤتمرات كل سنتين كوسيلة لإشراك المغتربين. عقد مؤتمر إقليمي حول أهداف التنمية المستدامة في حزيران / يونيو 2017، وقد ساعد المؤتمر في تعميق مشاركة أصحاب المصلحة بشأن آليات تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي شباط / فبراير 2018، تواصلت وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية مع السلك الدبلوماسي حول أهداف التنمية المستدامة، والتي ركزت على الأولويات الاستراتيجية للحكومة.

33.3 في تشرين الأول / أكتوبر 2017، تعاون معهد التخطيط في جامايكا مع معهد السير آرثر لويس للدراسات الاجتماعية والاقتصادية التابع لجامعة ويست انديز ومن خلال دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتطوير خارطة طريق للاتصال والتأييد تهدف إلى توعية الجمهور بأهداف التنمية المستدامة. وستوجه خارطة الطريق هذه، التي تم الانتهاء منها في أيار / مايو 2018، نحو تنفيذ المبادرات لزيادة الوعي لدى المواطنين وتشجيعهم على تولي زمام الأمور نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. في كانون الأول / ديسمبر 2017، أنشأت اللجنة الوطنية لمتابعة أجندة 2030 لجنة فرعية للاتصال، تم تكليفها من بين مسؤوليات أخرى لقيادة برنامج.

الاتصال، من أجل خلق الوعي لأهداف التنمية المستدامة وفهمها. ومن المتوقع أن تستخدم اللجنة خارطة الطريق النهائية للاتصال والتأييد كدليل للعمل.

34.3 يجب على اللجنة الفرعية للاتصال مواءمة خارطة طريق الاتصال والتأييد مع الاستراتيجيات الحالية لمعهد التخطيط لجامايكا. سيشجع هذا في الحصول على دعم أصحاب المصلحة المهمين وكذلك التعريف بأهداف التنمية المستدامة بين مجموعات مستهدفة من المجتمع.

[12] جاءت بعنوان "محادثات محلية"، والتي عقدت في محليات بورتلاند، وسانت توماس، وسانت إليزابيث، ومانشستر.

الآليات الرسمية لجمع الآراء والتعليقات

35.3 هناك آليات لجمع الآراء والتعليقات خاصة بـجهاز الإحصاء، لكننا لم نر أي دليل على أن معهد التخطيط في جامايكا لديه آلية رسمية لتقييم فعالية برامج التوعية / المبادرات المتخذة.

36.3 تعتبر الآلية الرسمية **لجمع الآراء والتعليقات** مهمة جداً لضمان حصول معهد التخطيط وجهاز الإحصاء على المعلومات من أصحاب المصلحة الداخليين (بما في ذلك الوزارات والإدارات والهيئات) فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والاستفادة من القضايا المثارة لتطوير استراتيجية الاتصال.

37.3 في سلسلة ورش العمل عن جودة البيانات التي نظمها جهاز الإحصاء، تم توثيق تعليقات المشاركين والدروس المستفادة لاستخدامها في ورش العمل المستقبلية. كما نظم جهاز الإحصاء سلسلة من ورش العمل عن جودة البيانات مع الوزارات والإدارات والهيئات في المدة بين تشرين الأول/ أكتوبر ـ كانون الأول / ديسمبر من سنة 2017 لتنسيق إنتاج ونشر مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بالإضافة إلى زيادة معرفة المشاركين بأدوات وتقنيات ضمان الجودة. استخدم جهاز الإحصاء قنوات متميزة للحصول على آراء وتعليقات رسمية من المشاركين الذين شاركوا في ورش العمل عن جودة البيانات التي نظمها الجهاز، وشملت هذه القنوات استبيانات تقييم المعرفة قبل وبعد ورش العمل، ونماذج تقييم التدريب، وكذلك المناقشات عن الدروس المستفادة. من خلال هذه الآلية الرسمية للحصول على الآراء والملاحظات، تمكن جهاز الإحصاء من تقييم مدى تحقيق ورش العمل للأهداف المرجوة.

38.3 أعد معهد التخطيط في جامايكا تقارير بعد الانتهاء من سلسلة "الحوار من أجل التنمية"، والتي توضح بالتفصيل الأنشطة التي تم القيام بها خلال تلك الفعاليات. ومع ذلك، لم نر أي دليل على أن معهد التخطيط قام بجمع الآراء والتعليقات التي قدمها المشاركون في مختلف المناقشات والعروض التقديمية، حيث إن المعهد لم يعتبر هذا النشاط كأولوية. ونظراً لعدم وجود آلية رسمية لتقييم أنشطة الاتصال في معهد التخطيط، لم نتمكن من تحديد مدى فاعلية برامج التوعية.

39.3 كإجراء رئيسي ذو أولوية، يجب على معهد التخطيط أن يضع آلية لجمع **الآراء والتعليقات** لتقييم أنشطة الاتصال التي تجرى على مستوى الدولة. وينبغي لهذا الأمر أن يمكّن المعهد من تتبع فاعلية برامج التوعية وإجراء التغييرات اللازمة على استراتيجيات الاتصال.

الشمولية ـ عدم ترك أي شخص خلف الركب

40.3 كما ورد في خارطة الطريق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في جامايكا، وضعت حكومة جامايكا الفئات الضعيفة في كافة أولوياتها لتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، تضمنت خارطة الطريق توصيات بالاستراتيجيات المستهدفة لحماية الفئات الضعيفة. يتمثل أحد أهداف المجموعة الوطنية الأساسية لأهداف التنمية المستدامة هو التيسير والقيادة القائمة على أساس المشاركة الشاملة لضمان "عدم تخلف أحد عن الركب".

41.3 تسعى أجندة 2030 جاهدة ليكون العالم عادل وقائم على الحقوق ومنصف وشامل. وتلزم الأجندة أصحاب المصلحة بالعمل معاً من أجل تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، وإفادة الجميع بما في ذلك النساء والأطفال والشباب والأجيال القادمة. ونظرا للطبيعة الحساسة لهذه المجموعات، والتحيز التاريخي في تنفيذ السياسات، فإن إطار قوي للسياسات سيضمن عدم تخلف أحد عن الركب.

42.3 بدأ العمل التحضيري لتحقيق شمولية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. حيث توجد هناك استراتيجيات مستهدفة للفئات الضعيفة وهي متسقة مع رؤية 2030، كما هو الحال مع الاستراتيجية الوطنية للحماية

الاجتماعية، والسياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين وكذلك السياسة الوطنية المعدلة لكبار السن. ألقت مراجعتنا لمشروع اختصاصات المجموعة الوطنية الأساسية لأهداف التنمية المستدامة الضوء على الشمولية باعتبارها مسؤولية. كما أبرزت الوثائق الخاصة باجتماعات المجموعة الأساسية التي عقدت خلال الفترة من 8 إلى 10 كانون الأول / ديسمبر 2017 المجموعات المحددة التي سيتم استهدافها والأنشطة الموجهة إليها لإشراكها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، أشرك معهد التخطيط في تشرين الأول / أكتوبر 2017 معهد السير آرثر لويس للدراسات الاجتماعية والاقتصادية التابع لجامعة ويست انديز، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإعداد تقرير عن "عدم ترك أحد خلف الركب" لتقييم مدى تأثير هذه الفئات المهمشة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما حدد هذا التقرير المجموعات الرئيسية داخل المجتمع الجامايكي، والمعرضة لخطر "التخلف عن الركب" وكذلك حدد الفرص لزيادة الاندماج الاجتماعي للفئات المعرضة للخطر.

الفصل الرابع

الموارد والقدرات اللازمة لتنفيذ أجندة 2030

أحرزت حكومة جامايكا بعض التقدم في سعيها للحصول على مصادر تمويل جديدة ومبتكرة للمشاريع ذات الأولوية على النحو المحدد في خارطة الطريق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، ومنذ اعتماد أهداف التنمية المستدامة في عام 2015، أنجز بنك التنمية في جامايكا شراكة واحدة بين القطاعين العام والخاص، في حين أن هناك ثلاث مشاركات ما زالت قيد التنفيذ وأربعة مشاركات قيد المراجعة. وفي ذات الوقت، تم الانتهاء من مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص الممول من الخارج والمتعلق بالطاقة المتجددة لأحد المطارات الدولية في جامايكا في عام 2018. كما تم اتخاذ خطوات نحو الاستثمارات الاقتصادية من خلال تمويل مواطني جامايكا في دول المهجر لتلك الاستثمارات كما في تشرين الثاني / نوفمبر 2017، عبر معهد التخطيط في جامايكا عن اهتمامه بالتعاقد مع جهة استشارية لإجراء دراسة تسويقية لتحديد جدوى طرح سندات الشتات (دول المهجر). ولغاية آب / أغسطس 2018، كان قرار إصدار سندات المغتربين (الشتات) معلقاً.

تحديد الاحتياجات والموارد والقدرات المطلوبة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

1.4 كلفت المجموعة الوطنية الأساسية لأهداف التنمية المستدامة، بالتعاون مع اللجنة الوطنية لمتابعة أجندة 2030، بتولي مسؤولية ضمان تنفيذ الأنشطة الرئيسية لزيادة الوصول إلى الموارد. وأنشأت اللجنة الفرعية لتعبئة الموارد لدعم عملية تعبئة الموارد لتمويل أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، لم نر أي دليل على أن اللجنة الفرعية قد اجتمعت منذ إنشائها.

2.4 تعد تعبئة الموارد أمراً محورياً لأجندة 2030. وتحتاج اللجنة الوطنية لمتابعة أجندة 2030 والمجموعة الوطنية الأساسية لأهداف التنمية المستدامة إلى تحديد ووضع استراتيجيات لمعالجة الأماكن التي تحتاج إلى توفير الموارد وتحديد أولويات تخصيص هذه الموارد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

3.4 في تشرين الثاني / نوفمبر 2017، اجتمعت اللجنة الوطنية لمتابعة أجندة 2030 مع شركاء التنمية الدوليين لمناقشة تمويل أهداف التنمية المستدامة وأساليب التعجيل في تحقيق هذه الأهداف التي حددت في خارطة الطريق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في جامايكا. بعد ذلك، في كانون الأول / ديسمبر 2017، وضعت اللجنة الوطنية لمتابعة أجندة 2030 تصوراً لتشكيل لجنة فرعية لتعبئة الموارد، والتي عليها عمل الترتيبات اللازمة لتسهيل إعداد خطط تعبئة الموارد، وإنشاء شراكات لتعبئة الموارد وتسهيل جهود اللجنة للدعوة إلى تمويل أهداف التنمية المستدامة[13]. لم تجتمع اللجنة الفرعية منذ إنشائها ولم تضع اختصاصاتها اللازمة للقيام بعملها، وبالتالي، فإن اللجنة الفرعية، التي تعمل وفقاً لتوجيهات اللجنة الوطنية لمتابعة أجندة 2030، ليس لديها استراتيجية شاملة طويلة الأجل لتمويل المشاريع ذات الأولوية

[13] خطة عمل المجموعة الأساسية للمدة من 2018 إلى 2021.

ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار معهد التخطيط في جامايكا إلى أن الجداول الزمنية المتضاربة لهؤلاء الشركاء أدت إلى عدم القدرة على عقد اجتماعات.

4.4 ينبغي أن تباشر اللجنة الفرعية لتعبئة الموارد أنشطتها من أجل تحقيق أهدافها المتمثلة في دعم تعبئة الموارد لتمويل أهداف التنمية المستدامة. وسيساعد ذلك في تحديد فجوات التمويل وتعجيل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

حشد الشراكات

5.4 حددت خارطة الطريق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة تسعة مصادر لتمويل المشاريع ذات الأولوية من المصادر المحلية والدولية والخاصة. لغاية الآن، كان هناك تقدم في السعي وراء ستة من هذه المصادر.

6.4 من المتوقع أن تتولى اللجنة الوطنية لمتابعة أجندة 2030 تحديد وخلق شراكات للمساعدة في توفير الموارد والتي تتضمن آليات للشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

7.4 حددت جامايكا استثمارات الاقتصاد الأزرق (الاقتصاد الأزرق: نموذج اقتصادي مستدام للمحيطات)، ومبادلات الديون مقابل الطبيعة، وسندات المغتربين، والرسوم الخضراء (رسوم استخدام المساحات الخضراء)، وتقييمات تمويل التنمية، واستثمارات الأثر الاجتماعي، واستثمارات رأس المال المضارب، والشراكات بين القطاعين العام والخاص وتشريعات أسعار التحويل كمصادر تمويل محتملة. في كانون الأول / ديسمبر 2015، عدلت الحكومة قانون ضريبة الدخل لإدخال ترتيبات أسعار التحويل لتوفير درجة من الوضوح واليقين لدافعي الضرائب بشأن الطرق المقبولة لتحديد سعر التحويل. يوائم هذا التعديل التشريعات مع أفضل الممارسات الدولية، فيزيد ذلك ثقة المستثمرين.

8.4 في كانون الأول / ديسمبر 2016، تم إنشاء مجموعة الأصدقاء بشأن تمويل أهداف التنمية المستدامة في الأمم المتحدة "لتوفير منصة للمناقشة الجماعية للأفكار الموجهة لإيجاد الحلول وتعزيزها" للبحث عن التمويل المطلوب وكيفية الوصول إليه من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. تتولى جامايكا وكندا على نحو مشترك رئاسة المجموعة، التي تضم كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين. علاوة على ذلك، بحثت حكومة جامايكا والبنك الدولي في مبادرات مبتكرة لمبادلة الديون لتحسين صورة ديون جامايكا. وفي تشرين الثاني / نوفمبر 2017، حصل معهد التخطيط في جامايكا على قرض من البنك الدولي، لتمويل التعاقد مع جهة استشارية لإجراء دراسة سوقية لتحديد جدوى طرح سندات الشتات. وما زال قرار إصدار السندات معلقاً حتى الآن.

9.4 فيما يتعلق بالاقتصاد الأزرق، حصلت حكومة جامايكا على منحة بقيمة 4.87 مليون دولار أمريكي من البنك الدولي في آذار / مارس 2018، لمساعدة مجتمعات الصيد والزراعة الضعيفة على تبني ممارسات مرنة في التعامل مع المناخ. منذ اعتماد أهداف التنمية المستدامة في عام 2015، أظهرت سجلات بنك التنمية في جامايكا أنه أُنجزت شراكة واحدة فقط بين القطاعين العام والخاص وثلاثة مشاركات قيد التنفيذ وأربعة مشاركات قيد المراجعة. علاوة على ذلك، وإدراكا لأهمية الشراكة العالمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، اتبعت وزارة المالية والخدمة العامة طرقاً مبتكرة لإنشاء ترتيبات شراكة جديدة لتشمل شروطاً أكثر ملاءمة للتجارة وبناء القدرات وكذلك لتسهيل نقل التكنولوجيا.

10.4 بالإضافة إلى ما سبق، يهدف برنامج رأس المال المضارب الخاص ببنك التنمية في جامايكا إلى تطوير

صناعة مستدامة باستخدام رأس المال المضارب. وبالتركيز على إنشاء نظام بيئي يفضي إلى تنمية رأس المال المضارب، تمكن بنك التنمية في جامايكا، من خلال الشراكات مع مصالح القطاع الخاص، من تطوير المشاريع التي تؤثر على رواد الأعمال ومديري الصناديق والمستثمرين.

11.4 ينبغي للحكومة أن تواصل متابعة المبادرات التي من شأنها أن تساعد في تمويل المشاريع ذات الأولوية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

إدارة المخاطر

12.4 تتمثل إحدى الوظائف الأساسية للمجموعة الوطنية الأساسية لأهداف التنمية المستدامة في إجراء تقييمات للمخاطر وتعزيز القدرة على التكيف معها. ولهذا أجرت المجموعة الوطنية الأساسية لأهداف التنمية المستدامة تقييمات للمخاطر للتركيز على الإجراءات التحفيزية أو المسرعات التي يمكن أن يكون لها أقصى تأثير على مختلف أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، وذلك على النحو المبين في خارطة الطريق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في جامايكا.

13.4 سيكون تحديد المخاطر والقضايا الناشئة والتكيف معها جزءاً هاماً في تحقيق أجندة 2030 لأهداف التنمية المستدامة. ونتوقع أن تضع المجموعة الوطنية الأساسية لأهداف التنمية المستدامة أنظمة قوية مع ضوابط صارمة وأهداف إدارة فعالة للمخاطر.

14.4 أدركت المجموعة الوطنية الأساسية لأهداف التنمية المستدامة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أهمية تقييم المخاطر والقدرة على التكيف معها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وعلى هذا الأساس، حدد مجلس الوزراء في خارطة الطريق المعتمدة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في جامايكا المخاطر المرتبطة بها واستراتيجيات تقليل أثرها لكل أولوية حكومية.

15.4 يجب أن تقوم المجموعة الوطنية الأساسية لأهداف التنمية المستدامة بتقييم المخاطر المرتبطة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل مستمر، لأن الوزارات والإدارات والهيئات قد تحتاج إلى تعديل استراتيجياتها الوقائية والتخفيفية مع تغير الظروف.

الفصل الخامس

مراقبة التقدم الحاصل في تنفيذ أجندة عام 2030 ومتابعته ومراجعته وتقديم التقارير عنه

ما زالت آليات مراقبة التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتقديم التقارير عنها في مراحل مختلفة من التطوير. هناك ثلاث آليات ضمن هذا السياق وهي نظام الإدارة المتكاملة القائمة على النتائج (IRBM)، ونظام المعلومات الإدارية للاستثمارات العامة (PIMIS)، والنظام الإحصائي الوطني (NSS). وستعزز هذه الأنظمة من قدرة المجموعة الوطنية الأساسية لأهداف التنمية المستدامة على مراقبة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتقدم المحرز فيها. بالإضافة لما سبق يمكن لـجهاز الإحصاء متابعة 90 مؤشر (39%) من أصل 234 مؤشر عالمي لأهداف التنمية المستدامة التي يمكن تطبيقها على جامايكا، يضاف إلى ذلك 29مؤشراً (12%) طورت كنماذج بديلة. وكذلك، قُدم تقرير عن التقدم الذي أحرزته جامايكا نـحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى الأمم المتحدة من خلال تقرير المراجعة الوطنية الطوعية (VNR) للمنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي عقد في يوليو 2018.

المسؤوليات والآليات والإجراءات الخاصة بالمراقبة والمتابعة والمراجعة وإعداد التقارير

1.5 لايوجد إطار رسمي موضع التطبيق **للمراقبة** والتقييم لتنسيق ومتابعة التقدم المحرز في الأنظمة والبرامج التي تطورها العديد من الوزارات والإدارات والهيئات للمساعدة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

2.5 تعتبر المتابعة والمراجعة عنصران أساسيان في أجندة التنمية المستدامة لعام 2030، لضمان وجود أنظمة البيانات والقدرات والمنهجيات والآليات لتتبع التقدم، مع إشراك المواطنين والبرلمانات وأصحاب المصلحة الآخرين. سيساهم إنشاء إطار للرصد والتقييم لأهداف التنمية المستدامة في تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين والمجالات التي يجب مراقبتها، وجهود التنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة، وكذلك الأنظمة التي ستستخدم لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

3.5 في سبتمبر 2017، وافق مجلس الوزراء على وضع سياسة الإدارة المتكاملة القائمة على النتائج. وستحدد هذه السياسة إطار العمل والمبادئ التوجيهية العامة للإدارة وعملياتها على جميع مستويات القطاع العام لدعم تكامل الاستراتيجية والموارد والقياس والتقييم وعمليات إعداد التقارير. ولم تكن السياسة قد وضعت

أثناء القيام بعمل التدقيق، ومع ذلك أشار مجلس الوزراء إلى أنه يعتزم التعاقد مع شركة استشارية للقيام بهذا النشاط قبل نهاية شهر آب / أغسطس 2018.

4.5 استهدفت وزارة المالية والخدمة العامة كذلك تنفيذ نظام إدارة الاستثمار العام عبر الإنترنت في السنة المالية 2019-2020. يتيح إطار عمل هذا النظام تتبع معلومات عن الحالة والأداء لجميع المشاريع خلال مراحل المشروع. وتشمل مراحل المشروع وضع المفاهيم لجميع الاستثمارات العامة في جامايكا وتقييمها واعتمادها وكذلك تنفيذها ومراقبتها وتقييمها بغض النظر عن مصدر الأموال المستخدمة في الشراء والتنفيذ أو منهجيتهما.

5.5 النتيجة المتوقعة لنظام مراقبة البيانات وتقييمه هي زيادة إمكانية الوصول للبيانات وتتبعها في الوقت الحقيقي لحصول التقدم في المراحل بدءاً من وضع المفاهيم إلى التقييم اللاحق. ويجب أن يعزز هذا من قدرة المجموعة الوطنية الأساسية لأهداف التنمية المستدامة على مراقبة تنفيذ وتقدم المشاريع ذات الأولوية لأهداف التنمية المستدامة ومتابعتها. وقد سعت وزارة المالية والخدمة العامة إلى الحصول على تمويل خارجي لشراء البرمجيات التي من شأنها تعزيز قدرة الحكومة على مراقبة المشاريع الاستثمارية العامة المنفذة لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

6.5 كذلك توجد لدى مجلس الوزراء آليات لتقديم التقارير عن التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة. وهي تتضمن التقرير نصف السنوي عن التقدم المحرز في كامل النظام الحكومي وتقرير أداءه السنوي، الذي يبين الأداء الفعلي إزاء الأهداف الواردة في خطة العمل الاستراتيجية. تقدم تقارير التقدم والأداء للجهاز الحكومي تقييماً للأداء الحالي للسياسات والبرامج والمشاريع الرئيسية التي تنفذها الوزارات والإدارات الحكومية، من أجل تحقيق الأولويات الاستراتيجية متوسطة المدى للحكومة.

7.5 تنسيق أنشطة المراقبة بين الجهات المختلفة المسؤولة عن المراقبة أمر ضروري وذلك لمنع ازدواجية الجهود وتحقيق نتائج قياس متناسقة. علاوة على ذلك، يجب على وزارة المالية أن تبذل جهدها لتنفيذ نظام المعلومات الإدارية للاستثمارات العامة ضمن جداول زمنية محددة لتعزيز مراقبة المشاريع ذات الأولوية.

مؤشرات الأداء والبيانات

جهاز الإحصاء غير قادر على قياس جميع المؤشرات العالمية المعمول بها

8.5لم يتمكن جهاز الإحصاء من قياس 49% من المؤشرات العالمية المعمول بها في جامايكا بسبب الفوارق في القدرات بين جهاز الإحصاء والوزارات والإدارات والهيئات. وأشار جهاز الإحصاء إلى أن القيود المفروضة على الموارد، بما فيها معدل دوران الموظفين المرتفع منذ عام 2016، قد حدت من قدرة الجهاز على تحسين أنشطته الإحصائية ونتائج أعماله بما في ذلك متابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، أثرت القيود المالية على قدرة جهاز الإحصاء على تطوير النظام الإحصائي الوطني. في تقرير تقييم النظام الإحصائي الوطني لعام 2018، وأشار جهاز الإحصاء إلى أن الموارد المالية غير الكافية حدت من قدرة الوزارات والإدارات الحكومية على عمل الإحصاءات الخاصة بها، حيث لا يوجد لدى البعض موازنة مخصصة لذلك. علاوة على ذلك، تم تكليف الموظفين العاملين في

8.6مجال الإحصاء داخل الوزارات والإدارات والهيئات بواجبات أخرى غير إحصائية، فأثر ذلك على إنتاج الإحصاءات.

9.5 أظهر تقييم مشترك أجراه جهاز الإحصاء ومعهد السير آرثر لويس للدراسات الاجتماعية والاقتصادية التابع لجامعة ويست انديز في عام 2018 أن 234 من أصل 244 مؤشر عالمي[18] [14]يمكن العمل بها حالياً في جامايكا. ولا تتوفر لدى جهاز الإحصاء بيانات عن 115 مؤشر منها (49%) واستطاع فقط قياس 90 مؤشرا (39%) من المؤشرات التي يمكن تطبيقها. وطور جهاز الإحصاء بالتعاون مع منتجي البيانات 29 مؤشراً (12%)، والتي تستخدم كنماذج بديلة (الشكل 5).

10.5 عند التحضير لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، على جهاز الإحصاء إجراء تقييم مقارن بين الإحصاءات الوطنية الحالية والبيانات اللازمة لمجموعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التي اقترحها فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المختلفة (IAEG). ويتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة أنظمة بيانات قوية لتوفير المعلومات اللازمة لعملية صنع القرار والتخطيط المستندة إلى الأدلة مما يؤدي إلى المراقبة الفعالة. كما يجب أن تكون هناك قدرة متزايدة على الوفاء بمتطلبات المتابعة لغرض تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الشكل رقم (5)
مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

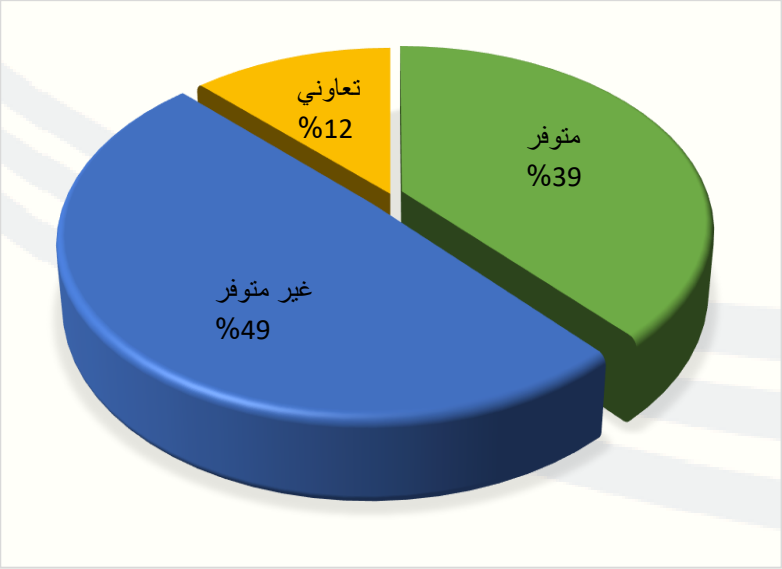

[14] مؤشرات الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة.

11.5 في حزيران / يونيو 2017، شكل جهاز الإحصاء لجنة داخلية خاصة لأجندة 2030 لتحسين القدرة الإحصائية لمراقبة أجندة عام 2030 بالإضافة إلى توفير التوجيه الاستراتيجي للوزارات والإدارات والهيئات الحكومية لإنتاج البيانات. ومع ذلك، لم تضع اللجنة الداخلية أي خطط عمل أو جداول زمنية لتوفير المؤشرات ذات الصلة وكانت اختصاصات اللجنة قيد الإعداد. واجتمعت اللجنة ثلاث مرات منذ إنشائها، وتزامن عقد الاجتماع الأخير في كانون الثاني / يناير 2018 مع إعداد هذا التقرير.

12.5 يجب أن تتخذ اللجنة الداخلية لأجندة 2030 التابعة لجهاز الإحصاء خطوات فورية لوضع اللمسات الأخيرة على اختصاصات اللجنة واعتمادها من قبل الإدارة العليا. كما يجب تطوير الخطط لمساعدة الوزارات والإدارات الحكومية في إنتاج البيانات، مما سيمكن الجهاز من مراقبة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بشكل أكبر. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تسعى اللجنة الوطنية لمتابعة أجندة 2030 إلى تعبئة الموارد لتمويل الأنشطة الإحصائية وكذلك بناء القدرات داخل الوزارات والإدارات الحكومية.

قانون الإحصاء لتمكين تنسيق البيانات ما زال قيد الإعداد

13.5 لا يزال يتعين تعديل قانون الإحصاء الذي يهدف إلى المساعدة في إنتاج الإحصاءات من قبل الوزارات والإدارات الحكومية، فضلاً عن مراقبة أهداف التنمية المستدامة وتقييمها.

14.5 نتوقع أن يضع جهاز الإحصاء آليات من شأنها تمكين مراقبة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بحيث تلبي البيانات المقدمة من منتجي البيانات المعايير المطلوبة.

15.5 اعترف جهاز الإحصاء بأن قانون الإحصاء الحالي، وكذلك سياسات الوزارات والإدارات الحكومية لا يفرضان الالتزام بالمعايير الإحصائية المتعارف عليها، أو يتطلبان التنسيق والتعاون في تقديم الإحصائيات مع الوزارات والإدارات الحكومية الأخرى. وبناءً على ذلك، أوصى جهاز الإحصاء في تشرين الأول / أكتوبر 2012 بتعديل القانون. وقد وافق مجلس الوزراء على التعديلات المقترحة في حزيران / يونيو 2013، وأصدر تعليمات لصياغة التعديلات لرئيس مجلس النواب (البرلمان)، بموجب التعديلات المقترحة، وسيتم تشكيل هيئة الإحصاء، والتي ستوفر آلية للتنسيق والحوكمة لنظام الإحصاء الوطني لضمان جودة الإحصاءات التي تتوافق مع المعايير الدولية. وسيساعد نظام الإحصاء الوطني كذلك في إنتاج الإحصاءات والتنسيق بين الوزارات والإدارات الحكومية بالإضافة إلى توفير البيانات التي ستساعد في مراقبة وتقييم أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن القانون لم يعدل بعد. إن استمرار التأخير في تعديل قانون الإحصاء يمكن أن يؤثر على قدرة جهاز الإحصاء على التنسيق والتعاون مع الوزارات والإدارات الحكومية الأخرى في إنتاج إحصاءات ذات جودة وبما يتفق مع المعايير الدولية (الشكل 6).

الشكل رقم (6)

الإطار الزمني منذ تقديم مقترحات تعديل قانون الإحصاء

المصدر: تحليل معلومات إدارة المدقق العام المقدم من قبل جهاز الإحصاء

16.5 علاوة على ذلك، لا يتضمن إطار مؤشرات جهاز الإحصاء بيانات من القطاع الخاص والمجتمع المدني. أشار جهاز الإحصاء إلى أن البيانات التي تنتجها هذه المجموعات للمشروعات المنفذة لا تمثل المستويين الوطني والمحلي. لذلك ستكون هناك حاجة إلى مراجعات صارمة وجهود لبناء القدرات لضمان توافقها مع المعايير الدولية. إن عدم إدراج البيانات من هذه المجموعات هو نتيجة لتركيز جهاز الإحصاء على تحسين القدرة الإحصائية للجهات الحكومية لرصد التقدم المحرز لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. قد يؤدي ذلك إلى عدم مساهمة الأنشطة التي تقوم بها هذه المجموعات في التقارير الشاملة المقدمة عن التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة.

17.5 سيوفر تعديل قانون الإحصاء الأساس القانوني لتمكين التنسيق بين الوزارات والإدارات الحكومية فيما يتعلق بجمع البيانات. يجب أن تدرك لجنة متابعة أجندة 2030 أهمية البيانات التي تنتجها هذه المجموعات وأن تتخذ خطوات لتضمين هذه البيانات في متابعة أهداف التنمية المستدامة وإعداد التقارير المتعلقة بها. سيؤدي ذلك إلى إبلاغ أصحاب المصلحة المعنيين بالتقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع قطاعات المجتمع.

التواصل مع أصحاب المصلحة

18.5 وافق مجلس الوزراء على تقرير المراجعة الوطنية الطوعية لجامايكا وقدم التقرير إلى الأمم المتحدة في 15 حزيران / يونيو 2018، لعرضه في المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة الذي عقد في تموز / يوليو 2018.

19.5 لا يعتبر تقديم التقارير الخاصة بالدولة أمراً مهماً لمتابعة التقدم الوطني فحسب، بل أيضاً لتوفير الأسس والمراجعات المستمرة عن التقدم الذي أُحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها. ويمكن تقديم هذه التقارير طواعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. ومن المتوقع أن تقوم حكومة جامايكا بوضع الآليات والمبادئ التوجيهية لرفع التقارير إلى أصحاب المصلحة الضروريين.

20.5 يعتبر المنتدى السياسي رفيع المستوى هو المنصة الرئيسية للأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وله دور مهم في متابعة ومراجعة عملية التنفيذ العالمي لأهداف التنمية المستدامة. في اجتماعها السنوي، تطوع عدد من الدول لتقديم تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من خلال تقديم تقارير المراجعة الوطنية الطوعية. بعد اعتماد أهداف التنمية المستدامة في جامايكا، تطوعت جامايكا لتقديم تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عام 2018. أعدت المجموعة الوطنية الأساسية لأهداف التنمية المستدامة تقرير المراجعة الوطنية الطوعية من خلال تخصيص فصول لأعضاء المجموعة. في اجتماع عُقد في 7 حزيران/ يونيو 2018، استعرضت لجنة متابعة أجندة 2030 تقرير المراجعة الوطنية الطوعية وبعد ذلك حصلت المجموعة الوطنية الأساسية لأهداف التنمية المستدامة على موافقة مجلس الوزراء لتقديمه إلى الأمم المتحدة.

21.5 من المتوقع أن تستخدم لجنة متابعة أجندة 2030 نتائج تقرير المراجعة الوطنية الطوعية لتحديد خطواتها التالية باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الفصل السادس

تحليل ملاحظات الجهات الخاضعة للرقابة على نتائج التدقيق والاستنتاجات والتوصيات

تولى معهد التخطيط في جامايكا دور الجهة الريادية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

1.6 كان هناك قبول عام كون معهد التخطيط في جامايكا هو الجهة المسؤولة عن رؤية جامايكا لعام 2030، ولذلك كان من المفترض أن يستمر المعهد كجهة ريادية للتنفيذ. ولكن، وافق مجلس الوزراء على أن الحكومة يمكن أن يكون لها تدابير مؤسسية أوضح لأغراض المساءلة. في الوقت نفسه، واتفق معهد التخطيط في جامايكا ومجلس الوزراء على أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا يمكن أن تقوم به جهة واحدة محددة.

تمثيل وزارة الشؤون المالية والخدمة العامة في اللجنة الوطنية لمتابعة أجندة 2030

2.6 أشارت وزارة الشؤون والتجارة الخارجية، وجهاز الإحصاء إلى أن معهد التخطيط في جامايكا وجه دعوة إلى وزارة المالية والخدمة العامة لتسمية ممثل لعضوية لجنة متابعة أجندة 2030. في مقابلة الخروج التي أجريت في 25 تموز / يوليو 2018، وأشار مسؤول كبير في وزارة المالية إلى أن دور الوزارة في اللجنة سيكون حاسماً في تمويل المشاريع المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

استراتيجية شاملة طويلة المدى لتمويل أهداف التنمية المستدامة

3.6 أشارت وزارة المالية ومعهد التخطيط في جامايكا إلى أنه نظراً لتوافق أهداف التنمية المستدامة بنسبة 91.3% مع خطة التنمية الوطنية، يتم تطوير أهداف التنمية المستدامة من خلال رؤية 2030 في جامايكا وأطر عمل السياسات الاجتماعية والاقتصادية متوسطة الأجل المتتالية. وتمول حكومة جامايكا تنفيذ رؤية 2030 - خطة التنمية الوطنية من خلال الموازنات ذات الصلة المخصصة للوزارات والإدارات

الحكومية، وكذلك من خلال الدعم من شركاء التنمية الدوليين، مثل القروض والمنح والمساعدات الفنية. وهكذا، يؤكد معهد التخطيط أن استخدام رؤية 2030 كآلية للتنفيذ ينفي الحاجة إلى استراتيجية منفصلة.

تقديم تقرير المراجعة الوطنية الطوعية

4.6 اعتمد مجلس الوزراء تقرير المراجعة الوطنية الطوعية وقُدّم في منتدى الأمم المتحدة السياسي رفيع المستوى الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في تموز / يوليو 2018، ضمن الإطار الزمني المحدد.

الفصل السابع

الاستنتاجات

وُضِعت إجراءات تنسيقية ومؤسسية تسمح بالإشراف على أجندة 2030، ولكن هناك بعض الجوانب التي تتطلب التعزيز لتحسين القدرات. ولم تُمثّل وزارة المالية والخدمة العامة في اللجنة الوطنية لمتابعة أجندة 2030، والوزارة هي الجهة المسؤولة عن تحصيل الإيرادات العامة وتخصيصها للسماح بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، مما قد يحد من القدرة على تخصيص الموارد للمشاريع ذات الأولوية. وتفتقر حكومة جامايكا لاستراتيجية شاملة طويلة الأجل لتمويل المشاريع ذات الأولوية واللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والتي ماتزال غير منجزة. ورغم الجهود المبذولة لرفع مستوى الوعي فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، لم يكن هناك دليل على وجود آلية لردود الفعل الرسمية لتقييم فعالية برامج / مبادرات التوعية التي يقوم بها معهد التخطيط في جامايكا.

ويمكن لجهاز الإحصاء في جامايكا مراقبة 90 مؤشر (39%) من أصل 234 مؤشر عالمي لأهداف التنمية المستدامة التي تنطبق على جامايكا، إلى جانب 29 مؤشرا (12%) وضعت كنماذج بديلة. وذلك لأن آليات المراقبة وإعداد التقارير هي في مراحل مختلفة من التطوير. علاوة على ذلك، لا يتضمن إطار مؤشرات جهاز الإحصاء بيانات من القطاع الخاص والمجتمع المدني. كما لم يتم الانتهاء من التعديلات التي أدخلت على قانون الإحصاء للمساعدة في إنتاج الإحصائيات في الوزارات والإدارات الحكومية وكذلك توفير البيانات التي ستساعد في مراقبة وتقييم أهداف التنمية المستدامة، من قبل الوزارات المعنية. بالإضافة إلى ما سبق، قدمت جامايكا تقرير المراجعة الوطنية الطوعية إلى المنتدى السياسي الرفيع في الأمم المتحدة في تموز / يوليو 2018.

على الرغم من التقدم الذي أحرزته جامايكا نـحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لا يزال هناك عمل يتعين القيام به فيما يتعلق ببناء القدرات المؤسسية، وتحديد التمويل للمشاريع ذات الأولوية، ومساعدة الوزارات والإدارات الحكومية في إنتاج البيانات، وتنسيق آليات الرصد والإبلاغ للحد من الازدواجية غير الضرورية إلى جانب تنفيذ منصة تقارير وطنية على شبكة الإنترنت.

الفصل الثامن

التوصيات

1. **مجلس الوزراء:** ينبغي على مجلس الوزراء النظر في تفويض المسؤولية الشاملة عن تنسيق وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة إلى جهة معينة، وتوثيق هذه المعلومات وإبلاغها لجميع أصحاب المصلحة. وهذا من شأنه أن يوفر ملكية والتزاماً أكبر للتنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة وكذلك وضع حدود واضحة للمساءلة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على البرلمان النظر في تشكيل آلية داخلية لاطلاع أعضاء البرلمان على دورهم والنهج الذي يجب اتباعه فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

2. **الحكومة:** ينبغي أن تنظر الحكومة في التركيز على المجالات ذات المستويات المنخفضة من التوافق مع وثائق التخطيط الوطنية. وسيسمح ذلك لمجلس الوزراء بالتنسيق مع الوزارات لتنفيذ السياسات على المستوى القطاعي لتمكين الدمج الكامل لأهداف التنمية المستدامة في استراتيجيات التخطيط الوطنية وعملياته.

3. **وزارة المالية والخدمة العامة:** ينبغي أن تنظر وزارة المالية والخدمة العامة في التمثيل في المجموعة الوطنية الأساسية لأهداف التنمية المستدامة، حيث ستعزز مشاركتها المواءمة المستمرة لترتيبات التمويل المتوسطة والطويلة الأجل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع البرنامج المالي للحكومة. وفي غضون ذلك، يجب على وزارة المالية أن تنظر في طلب معهد التخطيط في جامايكا بتعيين ممثل له في اللجنة الوطنية لمتابعة أجندة 2030.

4. **مكتب مجلس الوزراء:** ينبغي أن ينظر مجلس الوزراء في إنفاذ التشريعات ذات الصلةبحيث تقدم الوزارات والإدارات الحكومية خطط عملها الاستراتيجية ضمن الإطار الزمني المحدد لإكمال خطط العمل لكل الجهاز الحكومي للفترة 2018 – 2021 في الوقت المناسب. يجب على مجلس الوزراء أن يسعى جاهدا للحصول على موافقة الحكومة على الخطة لتحديد الطبيعة الشاملة لبرامج وأنشطة الوزارات والإدارات الحكومية لتحقيق رؤية جامايكا 2030 ـ خطة التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

5. **وزارة المالية والخدمة العامة:** يجب أن تتخذ وزارة المالية والخدمة العامة خطوات لوضع آليات مناسبة لفرض الامتثال لمتطلبات تقديم خطط العمل الاستراتيجية في الوقت المناسب. سيمكن ذلك وزارة المالية من تخصيص الموارد الكافية للبرامج والأنشطة التي تتماشى مع أولويات الحكومة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تزود وزارة المالية الوزارات والإدارات الحكومية، بملاحظاتها المكتوبة استناداً إلى مراجعتها لخطط العمل الاستراتيجية والموازنات التي تم تقديمها، حيث إنها بمثابة دليل

6. للوزارات والإدارات الحكومية عند استكمال المستندات التي سيتم تقديمها في المستقبل وكذلك لتوضيح رأي الوزارة في الموازنات المقدمة.

7. **لجنة المتابعة الوطنية لأجندة 2030:** ينبغي أن تنظر لجنة متابعة أجندة 2030 في مراجعة جميع السياسات القطاعية من أجل ضمان اتساق السياسات. سيؤدي ذلك إلى زيادة أوجه التآزر بين السياسات الداعمة لبعضها البعض من أجل التوفيق بين التحول الاقتصادي والاجتماعي والبيئي اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

8. **اللجنة الفرعية للاتصال:** يجب على اللجنة الفرعية للاتصالات مواءمة خارطة طريق الاتصال مع الاستراتيجيات الحالية التي يتبعها معهد التخطيط. سيشجع ذلك دعم أصحاب المصلحة الرئيسيين وكذلك زيادة المعرفة بين مجموعات محددة مستهدفة.

9. يجب أن يضع معهد التخطيط في جامايكا آلية إبداء الرأي لتقييم أنشطة الاتصال التي يتم القيام بها كإجراء رئيسي ذي أولوية. وسيمكن هذا معهد التخطيط من تتبع فعالية برامج التوعية وإجراء التغييرات اللازمة على استراتيجيات الاتصال بالإضافة إلى المساعدة في تحديد ما إذا كانت القيمة مقابل الأموال المنفقة قد تحققت.

10. **اللجنة الفرعية لتعبئة الموارد:** ينبغي أن تبدأ اللجنة الفرعية لتعبئة الموارد أنشطتها من أجل تحقيق أهدافها المتمثلة في دعم بناء القدرات وتمويل أهداف التنمية المستدامة. سيساعد ذلك في تحديد فجوات التمويل وتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

11. ينبغي تنسيق أنشطة الرقابة بين جهات المراقبة المختلفة لمنع ازدواجية الجهود وتحقيق نتائج قياس متناسقة. علاوة على ذلك، يجب على وزارة المالية والخدمة العامة أن تنفذ نظام إدارة الاستثمارات العامة (PIMIS) بما يتماشى مع الجداول الزمنية المحددة لتعزيز مراقبة المشاريع ذات الأولوية.

12. **لجنة أجندة 2030 الداخلية في جهاز الإحصاء:** ينبغي أن تتخذ لجنة أجندة 2030 الداخلية التابعة لـجهاز الإحصاء خطوات فورية لوضع اللمسات الأخيرة على اختصاصاتها للموافقة عليها من قبل الإدارة العليا في الجهاز. يجب على جهاز الإحصاء تسهيل تطوير آلية لمساعدة الوزارات والإدارات الحكومية في إنتاج البيانات ذات الصلة لرصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تسعى اللجنة الوطنية لمتابعة أجندة 2030 إلى تعبئة الموارد لتمويل الأنشطة الإحصائية وكذلك بناء القدرات داخل الوزارات والإدارات الحكومية.

الملاحق

الملحق رقم (1)

أسس خلق القيمة مقابل المال

الفاعلية: هي تلبية الأهداف المحددة. وتهتم بتحقيق الغايات أو الأهداف المحددة و / أو تحقيق النتائج المرجوة

الكفاءة: هي الحصول على أقصى استفادة من الموارد المتاحة. وتهتم بالعلاقة بين الموارد المستخدمة، والشروط المعطاة والنتائج المحققة من حيث الجودة وكمية المخرجات وتوقيتها والنتائج.

الاقتصاد: يحافظ الاقتصاد على انخفاض تكاليف الموارد. يجب أن تكون الموارد المستخدمة متاحة في الوقت المناسب وبنوعية وكمية مناسبة وبأفضل الأسعار.

الملحق رقم (2)

أسئلة وأهداف التدقيق

سؤال المراجعة الرئيسي: هل جامايكا مستعدة لتنفيذ أجندة 2030؟			
المستوى الثاني	**المستوى الثالث**	**الأهداف**	
1. هل توجد آليات فعالة لضمان الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟ (التخطيط وإطار العمل المؤسسي، والموارد، والوعي)	1.1 هل وضعت جامايكا الإطار المؤسسي الضروري لدعم تنفيذ أجندة 2030؟	وضع التدابير التنسيقية والمؤسسية اللازمة للسماح بالإشراف المناسب على أجندة 2030	التدابير الموضوعة سابقاً فيما يتعلق برؤية جامايكا 2030 - خطة التنمية الوطنية التي ستساعد أو تعرقل التدابير لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
	2.1 هل حددت الحكومة الموارد والطاقات اللازمة ووزعتها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في جامايكا؟	تحديد الأولويات وتخصيص الموارد اللازمة من أجل التدخلات الرئيسية لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة	
	3.1 هل توجد آليات واضحة لزيادة وعي أصحاب المصلحة وملكيتهم لأهداف التنمية المستدامة ورؤية جامايكا 2030 - خطة التنمية الوطنية؟	إشراك أصحاب المصلحة المعنيين ووضع آليات لزيادة الوعي	
2. هل وضعت الحكومة آليات لمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في جامايكا؟ (المراقبة والمراجعة والمتابعة وإعداد التقارير)	1.2 هل حددت الحكومة جميع مؤشرات الأداء الرئيسية وأسس ومراحل عملية التنفيذ؟	الآليات الموضوعة لمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإعداد التقارير عنها	
	2.2 هل توجد آليات فعالة لإعداد التقارير عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟		

الملحق رقم (3)

معايير ومصادر المراجعة

السؤال	المعايير	المصدر
هل وضعت جامايكا إطار العمل المؤسسي اللازم لدعم تحقيق أجندة 2030؟	يجب على حكومة جامايكا وضع إطار عمل مؤسسي لدعم تنفيذ أجندة 2030	الدليل الإرشادي للأمم المتحدة / مبادرة انتوساي للتنمية للأجهزة العليا للرقابة حول أهداف التنمية المستدامة
هل تقوم الحكومة بتحديد الموارد والقدرات وتخصيصها من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في جامايكا؟	يجب أن تعطي وزارة المالية والخدمة العامة الأولوية لتخصيص الموارد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة	الدليل الإرشادي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتعميم أجندة 2030
هل توجد آليات قائمة لرفع وعي أصحاب المصلحة وملكيتهم لأهداف التنمية المستدامة ورؤية جامايكا 2030 - خطة التنمية الوطنية؟	يجب أن يضع معهد التخطيط في جامايكا استراتيجيات اتصال مختلفة لزج/ إعلام شرائح مختلفة من المجتمع وكذلك دمج الجمهور.	الدليل الإرشادي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتعميم أجندة 2030
هل حددت الحكومة جميع مؤشرات الأداء الرئيسية ووضعت الأسس ومراحل التنفيذ؟	يجب أن يكون لدى جهاز الإحصاء إرشادات للمتابعة لتسهيل مراجعة التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة	الدليل الإرشادي للأمم المتحدة / مبادرة الانتوساي للتنمية للأجهزة العليا للرقابة حول أهداف التنمية المستدامة
هل توجد آليات فعالة لإعداد التقارير عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟	يجب أن يكون لدى كل من معهد التخطيط ووزارة الشؤون والتجارة الخارجية آليات ومبادئ توجيهية لتقديم التقارير إلى أصحاب المصلحة الضروريين	الدليل الإرشادي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتعميم أجندة 2030

قائمة الأشكال والجداول

شكل رقم (1): نطاق التدقيق ونتائجه

شكل رقم (2): المجموعة الوطنية الأساسية لأهداف التنمية المستدامة ـ جهات الاتصال

شكل رقم (3): أصحاب المصلحة الرئيسيون المعنيون بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لجامايكا

شكل رقم (4) إطار عمل الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

شكل رقم (5): مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

شكل رقم (6): الإطار الزمني منذ تقديم التعديل المقترح لقانون الإحصاء

المراجع:

1. حكومة جامايكا. 1985. قانون معهد التخطيط لجامايكا.
2. حكومة جامايكا. 1984. قانون الإحصاء.
3. وزارة المالية والخدمة العامة. 2017. ورقة السياسة المالية لسنة 2018/2017.
4. وزارة المالية والخدمة العامة. 2018. تقديرات مصروفات 2019/2018 كما قدمت إلى البرلمان.
5. وزارة المالية والخدمة العامة. 2016. مسودة دليل الموازنة المعدلة.
6. مجلس الوزراء. 2014. خطة العمل الشاملة للحكومة للسنوات 2015-2018، 2016-2019.
7. مجلس الوزراء. 2010. إطار نظام متابعة وتقييم الأداء.
8. مجلس الوزراء. خطة العمل الاستراتيجية 2016-2019، 2017-2020.
9. مجلس الوزراء. خطة العمل التشغيلية 2015 - 2018.
10. مجلس الوزراء. ورقة المفاهيم. نـحو التطوير المتكامل للإدارة المستندة إلى النتائج في جامايكا.
11. معهد التخطيط في جامايكا. 2015. أهداف التنمية المستدامة لما بعد سنة 2015.
12. معهد التخطيط. 2012. رؤية جامايكا 2030.
13. معهد التخطيط. 2017. وثيقة الحوار لتطوير معهد التخطيط في جامايكا.
14. جهاز الإحصاء في جامايكا. 2016. خطة العمل الاستراتيجية 2016-2019و 2017-2020.
15. جهاز الإحصاء. 2017. الإعداد لخطة تطوير نظام الإحصاء الوطني.
16. جهاز الإحصاء. 2016. تغيير عالمنا لتحقيق أجندة 2030.

17. جهاز الإحصاء. 2016. الخطة التشغيلية 2015 - 2018.
18. معهد السير ارثر لويس للدراسات الاجتماعية والاقتصادية. 2017. مسودة التقرير الإحصائي.
19. معهد السير ارثر لويس للدراسات الاجتماعية والاقتصادية. 2017. المسودة الأولى لتقرير أهداف التنمية المستدامة.
20. معهد السير ارثر لويس للدراسات الاجتماعية والاقتصادية. 2017. تقرير أهداف التنمية المستدامة لجامايكا.
21. جهاز الإحصاء. 2017. متابعة أهداف التنمية المستدامة في جامايكا.
22. مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. 2017. متابعة أهداف التنمية المستدامة لجامايكا.
23. مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. 2017. مسودة الدليل الإرشادي وأفضل الممارسات في تدفق البيانات وإعداد التقارير.
24. الأمم المتحدة، ومبادرة انتوساي للتنمية، ولجنة تبادل المعرفة في الانتوساي. 2017. التدقيق على الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. دليل للأجهزة العليا للرقابة.

References

Government of Jamaica (GOJ). 1985. Planning Institute of Jamaica Act.
Government of Jamaica (GOJ). 1984. The Statistics Act.
Ministry of Finance and the Public Service. 2017. Fiscal Policy Paper Financial year 2017/18.
Ministry of Finance and the Public Service. 2018. Estimates of Expenditure 2018/19. As presented in the House of Representative.
Ministry of Finance and the Public Service. 2016. Draft Revised Budget Manual – MTRBB.
Office of the Cabinet. 2014. Whole of Government Business Plan (WOG), 2015-2018. 2016-2019.
Office of the Cabinet. 2010. Performance Monitoring and Evaluation System Framework Document (PMES).
Office of the Cabinet. Strategic Business Plans 2016-2019, 2017-2020
Office of the Cabinet Operational Plans. 2015-2018
Office of the Cabinet. Concept Paper. Towards the Development of an Integrated Results Based Management for the Government of Jamaica.
Planning Institute of Jamaica (PIOJ). 2015. Post-2015 Sustainable Development Goal. Government of Jamaica National Outcome Document.
Planning Institute of Jamaica (PIOJ). 2012. Vision 2030 Jamaica National Development Plan. Medium Term Socio-Economic Policy Framework 2012-2015, 2015-2018. Three Year progress report
Planning Institute of Jamaica (PIOJ). 2017. Concept Note on Dialogue for Development Planning Institute of Jamaica (PIOJ).2017. National Sustainable Development Goals Core Group Planning Retreat.
Statistical Institute of Jamaica (STATIN). 2016. Strategic Business Plans 2016-2019, 2017-2020.
Statistical Institute of Jamaica (STATIN). 2017. Preparation of NSDS in Jamaica. Suggestions for a Roadmap (Draft).
Statistical Institute of Jamaica (STATIN). 2016. Transforming our World: The 2030 Agenda for Sustainable development. Report on the National Consultation on the SDG Indicator Framework.
Statistical Institute of Jamaica (STATIN).2016. Operational Plans. 2015-2018References.

Sir Arthur Lewis Institute of Social and Economic Studies (SALISES), UWI Mona. 2017. Draft Statistical Report. Jamaica's Sustainable Development Goals Data.
Sir Arthur Lewis Institute of Social and Economic Studies (SALISES), UWI Mona. 2017. Draft 1st Sustainable Development Goals Country report for Jamaica. Communication and Advocacy Road Map.
Sir Arthur Lewis Institute of Social and Economic Studies (SALISES), UWI Mona. 2017. Jamaica Sustainable Development Goals Report. Thematic Chapters
Statistical Institute of Jamaica (STATIN). 2017. Monitoring the SDGs in Jamaica
United Nations Development Group (UNDG). 2017. Mainstreaming the 2030 Agenda for Sustainable Development. Reference Guide to UN Country Teams.
United Nations Development Programme (UNDP)/Government of Jamaica (GOJ). 2017. A Road Map for SDG Implementation in Jamaica.
United Nations (UN). 2017. Draft Guidelines and Best Practices on Data Flows and Global Data Reporting for Sustainable Development Goals.
United Nations, IDI, INTOSAI Knowledge Sharing Committee (KSC).2017. Auditing Preparedness for Implementation of Sustainable Development Goals. Guidance for Supreme Audit Institutions.
www.PIOJ.gov.jm
http://statinja.gov.jm/
http://www.cabinet.gov.jm/
http://www.mof.gov.jm/
http://mfaft.gov.jm/wp/
http://www.undp.org/content/undp/en/home/sustainable-development-goals.html

.